الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السابعة والستون

الجلسة العامة **٥٨**

الاثنين، ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يريميتش ..... (صربيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد تشارلز (ترينيداد وتوباغو).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١٥ من جدول الأعمال (تابع)

ثقافة السلام

تقرير الأمين العام (A/67/283)

مذكرة من الأمين العام (A/67/284)

مشاريع القرارات (A/67/L.44 و A/67/L.45 و A/67/L.46)

السيد سريفالي (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد تايلند البيان الذي أدلى به في الجلسة السابعة والخمسين ممثل كمبوديا بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان). تفخر تايلند، بصفتها عضوا في رابطة آسيان، بأن تكون من مقدمي مشروع القرار المعنون ''تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام'' (A/67/L.44)

ونود أن نشكر الأمين العام على تقريره المعنون ''الحوار بين الثقافات والأديان والحضارات'' (A/67/283)، والمدير العام لليونسكو على تقريره عن تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين م بثقافة السلام (انظر A/67/284). ونود أيضا أن نشيد بالدور الذي تقوم به الكيانات التابعة للأمم المتحدة، بخاصة اليونسكو، في احتضان فكرة ثقافة السلام، بما في ذلك ما تبذله من جهود في ترجمة ذلك إلى واقع.

ظل السلام مبررا لوجود الأمم المتحدة منذ إنشائها. لقد أجبرت أهوال الحربين العالميتين جميع الدول على أن تعمل معا لإرساء أسس السلام الدائم. ولئن استطعنا حتى الآن أن نتجنب حربا عالمية أخرى، فإن السلام العالمي الدائم لا يزال بعيد المنال. مسائل السيادة والمطالبات بالأراضي والصراعات الطائفية، مثل تلك التي تذكيها العداوات العرقية والدينية، ما زالت كلها تشكل براميل بارود يتعين حسن التصرف فيها وإبطال مفعولها إن أمكن. من الوسائل الرئيسية لبلوغ ذلك التواصل مع قلوب الناس وعقولهم. في عالم اليوم، يستطيع الفرد، إن توفر له الدافع والتجهيز الكافيان، أن يقوم بعمل عنيف واسع النطاق بمجهود

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

قليل نسبيا. من المثبطات المهمة التي تحول دون ذلك مجموعة القواعد والقيم المجتمعية التي تنبذ العنف نبذا تاما.

وترى تايلند أن تصور السلام على أنه أسلوب للحياة ورفض ما يناقضه هو السبيل الأمثل لمنع العنف الذي كثيرا ما ينشأ عن التعصب، والتمييز، والإقصاء، والكراهية. هذه المشاكل بحاجة أيضا إلى المعالجة من جذورها، وذلك بوسائل مثل التدريب، والتسامح، والتعريض للتنوع، ما من شأنه أن يساعد على تعزيز التعايش السلمي وتعميق ثقافة السلام.

في السياق الدولي، تعتقد تايلند أن هناك بعض العناصر التي ينبغي أن توجه جهودنا الرامية إلى غرس ثقافة السلام.

العنصر الأول هو فكرة وجود ثقافة من أجل التنمية تشدد على الصلات القائمة بين التنوع الثقافي والحوار والتنمية. كل من المنتدى العالمي الرابع لتحالف الحضارات ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) في وثيقته الختامية المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه'' (القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق) جدد التأكيد على الدور الإيجابي للتنوع الثقافي في التنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي. تشكل ثقافة التخلف والجمود وصفة تفضي إلى عدم الاستقرار. تحتاج المجتمعات إلى الشعور بأنها تمضي قدما نحو الهدف المشترك، ويا حبذا هدفا يتعلق بتحقيق الازدهار الاقتصادي المستدام. لذلك، تعلق تايلند أهمية كبيرة على تشجيع التعاضد بين السلام والحوار الثقافي، من ناحية، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، من ناحية أخرى.

ثانيا، نشاطر الرأي القائل بأن السلام لن يكون سلاما حقيقيا إلا عندما تُحترم حقوق الإنسان والعدالة والمساواة. وفي الوقت نفسه، نتفق أيضا مع ما ورد في تقرير المدير العام لليونسكو مِن أنَّه: ''لا بد أن 'تتملك' مختلف الثقافات المبادئ الأساسية للسلام... لكي... لا تبقى مفاهيم مجردة'' (A/67/284، الفقرة ٣). وينبغي ملاحظة أن هذا التملك ينبغي أن يكون هدفه حماية هذه المبادئ وتعزيزها. لذلك تؤيد تايلند النهج القائم على الحقوق في الحوار بين الثقافات والأديان. ونثني على عمل مجلس حقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ذلك الصدد. ونتشاطر الرأي السائد بين الدول الأعضاء في الرابطة ومفاده أن التصدي للعنف والتطرف ينبغي أن يكون بوسائل من بينها تشجيع أصوات الاعتدال والتعقل وإتاحة الفرصة لممارسة حقوقها في التعبير.

وأخيرا، فإن ثقافة السلام تتطلب اتباع نهج كلي. من حيث المشاركة، يعني ذلك إشراك الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني وجميع أصحاب المصلحة الآخرين لإحداث أوسع وأعمق تأثير ممكن. ويعني أيضا إتباع نهج متعدد الجوانب لا يخشى ضم المعارف والصناعات المكرسة تقليديا لشن الحرب. إذا أردنا حقا وضع آلية أكثر فعالية للسلام، فعلينا أن نفهم بشكل أفضل آلية الحرب من جميع جوانبها. وبالتالي سيكون تعزيز الحركة العالمية من أجل ثقافة السلام وتحقيق الهدف النهائي المتمثل في السلام المستدام مهمة ضخمة يشارك فيها الجميع وقد تستغرق عدة الأجيال. يستطيع جميع أعضاء المجتمع أن يضطلعوا بدورهم، وينبغي لهم أن يفعلوا، لأن السلام، أو جوهره، يؤثر علينا جميعا، سواء أدركنا ذلك أم لا.

يجب تحسين التوعية من أجل إعلاء قيمة السلام، مع نزع أي دلالات تمجيدية أو رومانسية عن الحرب والعنف. عندما يكف الناس عن رفع أيديهم ليضرب بعضهم بعضا، لأي سبب كان، وعندما يبدأ الناس يفضلون الانخراط في الحوار لحل جميع ما بينهم من نزاعات، عندئذ فقط، نكون قد أنجزنا عملنا هنا.

التاريخ البشري ضارب بجذوره في الدم والحرب إلى درجة أن مفهوم ثقافة السلام قد يبدو طوباويا في استحالته. لكننا ما كنا لنجتمع هنا لو كنا نؤمن بذلك حقا. ففي واقع الأمر، هناك ثقافات ترسخ فيها السلام بحيث غدا العنف أمرا لا يمكن تصوره. تلك هي الثقافات التي ينبغي أن نتعلم منها.

يجب أن نثابر في جهودنا الرامية إلى خلق ثقافة عالمية للسلام. ولن يكون ذلك أمرا بعيد المنال إن استطعنا أولا أن ننميه في قلوبنا وعقولنا، أفرادا وجماعات ومجتمعات.

السيد خوجا (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): يسعد ألبانيا أن تشارك في تقديم مشروع القرار A/67/L.45 على النحو الذي عرضه ممثل هنغاريا هذا الصباح. أود أن أشكر هنغاريا على أخذها زمام المبادرة وعلى العمل الممتاز الذي قامت به في تقديم النص بعد أن أدارت عملية تفاوض اتسمت ببالغ السلاسة والفعالية.

ومع أن التقويم السنوي ظل على مدى الأعوام ثريا ثراءً هادفا بالعديد من تواريخ الأعياد والذكريات السنوية، فإن النص المعروض علينا اليوم يبين أننا قد أغفلنا أمرا مهما. للعمل الخيري تعريفه الأساسي، بيد أن معناه أكثر عمقا، ويتصوره الناس ويفهمونه بصور تختلف باختلاف المناطق والثقافات والحضارات. غير أنه يترجم في كل مكان إلى عمل غاية في النبل. في كل عام، تُمنح مئات البلايين من الدولارات واليوروهات للمؤسسات الخيرية لإعانة الفقراء، ومساعدة المحتاجين، ورعاية ضحايا الحروب والصراعات والكوارث الطبيعية والبشرية. ولكن العمل الخيري سيفتقد جزءا أساسيا فيه لو اقتصر على الصحة المالية أو المادية. فالعمل الخيري يتعلق أيضا بمنح الوقت، والطاقة، والراحة، والدفء، والحب، لمن هم بحاجة إليها. أن ينفق المرء من وقته من أجل راحة الآخرين المحتاجين، وأن يسهم في تخفيف آلامهم أو تحسين حالتهم، أو حياتهم اليومية، حتى ولو ليوم واحد أو أكثر، قد ثبت أنه أمر ضروري له آثاره الدائمة. ونعلم جيدا أن العمل الخيري يدعم أيضا ويعزز حقوق الإنسان وكرامة الفئات المهمشة المحتاجة، وإذْ يفعل ذلك فإنه يساعد على جعل العالم أفضل وأكثر أمانا.

العمل الخيري ثمرة عمل الملايين من الناس الذين يستطيعون رعاية الملايين من الناس المحتاجين. لكن عند اختيار رمز، شخص يجسد العمل الخيري في أفضل صوره، سوف يكون من الصعب أن نجد شخصا غير أم تيريزا. باختيار يوم ٥ أيلول/سبتمبر، الذي فقد فيه العالم الأم تريزا، ليكون اليوم الوطني للعمل الخيري، تساعد الجمعية العامة في جعل العمل الخيري أكثر واقعية، وتقربه أكثر إلى الشعب، وتخدم بصورة أفضل الهدف المتمثل في الاعتراف بدور العمل الخيري، والنهوض به في جميع أنحاء العالم. كما يشكل ذلك إشادة مستحقة بالمرأة الضئيلة الحجم الكبيرة القلب، التي نالت اعترافا دوليا بها لعملها طوال حياتها في مساعدة المرضى والفقراء والمهمشين.

سيظل الألبان على الدوام فخورين بالأم تيريزا، بعملها، وبما تركته من إرث نعتبره أفضل هدية نقدمها إلى البشرية. سنذكر دائما مقولةً لها تترجم جوهر عملها:

> ”بالدم أنا ألبانية، وبالمواطنة، هندية. وبالعقيدة، أنا راهبة كاثوليكية. لكن نداءً من داخلي يجعلني أنتمي إلى العالم“.

ذلك النداء هو بالتحديد ما يجعلنا نحتفي ونحتفل في ٥ أيلول/سبتمبر من كل عام بالدور الذي لا غنى عنه للأعمال الخيرية في كل مجتمع، وفي كل عمل في كل بلد، وذلك لكي نقدِّر ما يقوم به ويسهم به مختلف الناس في مختلف المناطق في جميع أنحاء العالم، ولكي نعزز التوعية به، ونساعد في تعبئة الموارد للأعمال الخيرية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الأمم المتحدة، وأخيرا وليس آخرا، لكي نقوم بتعليمه ونقله إلى الأجيال الناشئة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقا للقرار ٢/٤٩، المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

السيد لوبري – بولانجيه (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) (تكلم بالإنكليزية): يرحب الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بتقرير الأمين العام عن الحوار بين الثقافات والأديان (A/67/283)، وبتقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) عن تنفيذ إعلان وبرنامج عمل بشأن ثقافة السلام (انظر A/67/284)، وكذلك بالتقدم المشار إليه في هذين التقريرين.

والاتحاد يلتزم التزاما قويا بالترويج لثقافة عالمية قائمة على احترام السلام واللاعنف والحوار بين الثقافات والإدماج الاجتماعي، تحتفي حقا بالقيم الإنسانية وكرامة الإنسان. وفي الواقع، يمثل تعزيز الاندماج الاجتماعي وثقافة اللاعنف والسلام أحد الأهداف الاستراتيجية الثلاثة للعقد الحالي. وفي هذا السياق، فقد جعل الاتحاد ترويج ثقافة اللاعنف والسلام يتمحور حول ثلاث ركائز – عدم التمييز واحترام التنوع؛ ومنع العنف وتخفيف آثاره والتصدي له؛ والحوار بين الثقافات والأجيال والأديان.

والعنف موجود في كل ركن من أركان العالم – في البلدان المنخفضة والمتوسطة والمرتفعة الدخل وفي الأحياء الحضرية الفقيرة وفي الفصول الدراسية، كما شهدنا مؤخرا، وخلف الأبواب المغلقة للمنازل والمؤسسات ومن خلال التكنولوجيا – ويمكن أن يتأجج ويبلغ ذروته في حالات الكوارث. وفي الكوارث، تزداد بصورة متكررة حدة العنف بين الأشخاص والعنف الذاتي – إيذاء الناس لآخرين أو إيذائهم لأنفسهم – فيما تصبح نظم الحماية الهشة منهكة أو تنهار حتى وترتفع مستويات الإجهاد وينخرط الناس في سلوك ضار أو استغلالي.

وتصبح الفئات التي تواجه أعلى المخاطر بالفعل، مثل الأطفال والنساء والمسنين، في خطر أكبر. حيث تتعرض امرأة للهجوم عند الغروب فيما تبحث عن مأوى داخل مخيم مزدحم. وتضطر فتاة لبيع جسدها من أجل إطعام أسرتها. ويتعرض صبي للضرب، فيما يلزم الآخرون الصمت وهم يرون ما يحدث. وبعد ذلك، يُترك الصبي في بيئة مخيفة وحيدا. وتسرق عصابة سكان أحد الملاجئ وتهددهم. ويفقد أب مصدر رزقه وينفس عن مشاعر خزيه وغضبه ضد أفراد أسرته ويدفع الشعور باليأس رجلا مسنا إلى الانتحار. وقصص كهذه شائعة في حالات الكوارث وهي غير مقبولة.

ولكن على الرغم من كل التحديات، فإن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لم تفرغ جعبته من الحلول. فالعنف ليس أمرا يتعذر تجنبه، على الرغم من أنه معقد ويدعو إلى الإحباط. وفي الواقع، وعلى غرار خطر أزمات الصحة العامة الأخرى، مثل الكوليرا وأمراض الجهاز التنفسي والحصبة والملاريا ونقص التغذية، والتي يمكن أن تتصاعد في حالات الكوارث، فإن العنف الذاتي والعنف بين الأشخاص يمكن احتواؤه وكبحه بل ومنعه في نهاية المطاف. ويمكن إحباط قدرة العنف على الاستشراء في أجواء الجهل والسرية والحرمان والفوضى المرتبطة بالكوارث.

والتقرير الذي نشره الاتحاد في هذا العام بالاشتراك مع الصليب الأحمر الكندي بعنوان ”يمكن التنبؤ به ومنعه: أفضل الممارسات للتصدي للعنف بين الأشخاص والعنف الذاتي أثناء وبعد وقوع الكوارث“ يتحدانا جميعا، ومجتمع المساعدة الإنسانية على وجه الخصوص، لكي نتصدى للمشكلة عبر اتخاذ إجراءات استباقية في وقت مبكر باستخدام نهج إزاء الصحة العامة، يتضمن المنظور الجنساني ويشرك الأطفال والشباب في النهج الذي نتبعه.

وعلى سبيل المثال، ينبغي أن نضمن أن تكون نظمنا الداخلية – السياسات وإجراءات العمل النمطية والتعليم والرصد – في وضع يمكنها من تهيئة بيئات آمنة. ويجب علينا أيضا إدماج منع العنف في التقييمات الخاصة بأوجه الضعف

والقدرات لتحسين فهمنا للمخاطر ومكامن قوة المجتمعات المحلية في الإعداد لمواجهة الكوارث ولضمان اتباع مبدأ عدم الإيذاء في التصدي للعنف. وبالإضافة إلى ذلك، يجب علينا تثقيف ودعم المجتمعات المحلية والعاملين في مجال التصدي للكوارث على جميع المستويات ليكونوا مستعدين للتقليل من خطر العنف وللاستجابة بسرعة وفعالية في حالة وقوعه.

ولئن كان الاتحاد الدولي يقوم بدور أساسي ويستفيد من أصول كثيرة لترجيح كفة السلامة – ويشمل ذلك مبادئنا الأساسية ومتطوعينا المحليين المتفانين وشبكات شراكاتنا المتنوعة، بما في ذلك باعتبارنا هيئات مساعدة للحكومات – فإنه يجب علينا جميعا اليوم أن نعترف بالمشكلة التي يمكن التنبؤ بها ومنعها المتمثلة في أعمال العنف في حالات الكوارث وأن نسارع باتخاذ الإجراءات والتصدي لها.

والاتحاد يعتبر التعليم أداة رئيسية لتعزيز هذا التحول على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع نحو بناء الاحترام للتنوع واللاعنف والتماسك الاجتماعي. وكما هو منصوص عليه في القانون الدولي لحقوق الإنسان، فإن أحد الأهداف الرئيسية للتعليم يتمثل في ترويج ثقافة اللاعنف والسلام على المستويات المختلفة العديدة. وللأسف، فإن التعليم الذي يعزز ثقافة اللاعنف والسلام لم يتأصل بعد في معظم النظم التعليمية الوطنية. وعند إدماجه، فإن ذلك يحدث غالبا في بيئات ما بعد الصراع بدلا من أن يقوم بدور وقائي وتحويلي في المجتمع. ومن ثم، يتعين على واضعي السياسات وصانعي القرارات على المستويين الدولي والوطني ترجمة المهمة الأساسية للتعليم إلى عمل.

والهدفان ٢ و ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية ينصان على تحقيق تعميم التعليم الابتدائي وإزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم. وبالقيام بذلك، فإنهما يركزان فحسب على توفير الخدمات التعليمية وإمكانية الحصول عليها. وإذ يردد الأولوية الثانية لمبادرة الأمين العام ''التعليم أولا''، ألا وهي جودة التعليم، يدعو الاتحاد واضعي السياسات وصانعي القرارات إلى تكريس أهمية متساوية لجودة التعليم ومدى مقبوليته عند التفكير بشأن فترة ما بعد الأهداف الإنمائية للألفية وفي الحوارات حول السياسات.

وشعار الاتحاد المعتمد لعام ٢٠٢٠ هو ''إنقاذ الأرواح، تغيير العقول''. ولئن كنا قد اشتهرنا بعملنا في إنقاذ الأرواح في حالات الكوارث، فإننا نعول أيضا على جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية التابعة لنا وعددها ١٨٧ في العمل على مستوى المجتمع المحلي لتغيير العقليات. وتغيير العقليات ليس مهما فحسب ولكنه بالغ الأهمية أيضا لإنقاذ الأرواح والتخفيف من المعاناة ولبناء القدرة على الصمود. ونحن نعتقد أن التسامح والإدماج الاجتماعي واحترام التنوع لبنات هامة لزيادة قدرة المجتمع المحلي على الصمود.

وقد تم تجسيد هذا الاعتقاد في أحد البرامج الرائدة لاتحادنا، والذي يسمى ''الشباب بوصفهم عناصر تغيير السلوك''. والبرنامج يرفع مستوى وعي الشباب وفهمهم للقضايا المتصلة بترويج ثقافة اللاعنف والسلام، مثل عدم التمييز واحترام التنوع ومنع العنف والحوار بين الثقافات والإدماج الاجتماعي والمساواة بين الجنسين والمبادئ الأساسية لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والقانون الإنساني الدولي. والبرنامج لا ينقل المعرفة ولا يحدد للشباب مجالات التفكير. بل يشجع الشباب على تغيير المفاهيم وإدراك أنه لا توجد حقيقة مطلقة وعلى كسر القيود الفكرية المتوارثة من خلال التنشئة أو التعليم أو وسائط الإعلام وعلى التطور والتصرف وفقا لمواقفهم هم.

في الختام، أود التأكيد بأن العنف يمكن توقعه ومنعه. ومنع العنف ضرورة أخلاقية وإنسانية. ومن ثم، يتعين علينا جميعا حشد جميع الموارد البشرية والمالية المتاحة لنا، واستخدامها من أجل منع العنف الموجه للذات والعنف المتبادل بين الأشخاص

بكافة أنواعه. وفي سياق الكوارث، كما أوضحت اليوم، يمكن اتخاذ خطوات ملموسة في اتجاه منع وقوع أعمال العنف والتقليل منها، خصوصا تلك الموجهة للفئات السكانية الأكثر ضعفا. ويشكل دور التعليم داخل مجتمعاتنا، ولا سيما في صفوف الشباب، فيما يخص تغيير العقليات وتعزيز التسامح والإدماج الاجتماعي واحترام التنوع، لبنة هامة لتحقيق مجتمع محلي أكثر قابلية للتكيف.

إن العنف يشكل هاجسا لعالمنا ويسترفه، وإذا لم نسع إلى منعه، سنعرض للخطر على نحو خطير، مستقبلنا ومستقبل أطفالنا وأحفادنا. وتعزيز ثقافة اللاعنف والسلام أمر ضروري، لأن التكلفة البشرية كبيرة لدرجة لا يمكن تحملها. حيث تتجلى تلك التكلفة في توقف نمو الأطفال، وفي أرواح تزهق بوحشية قبل الأوان، وفي الضرر النفسي الذي يستمر مدى الحياة، وفي الألم الجسدي الذي يعاني منه الملايين الذين تشوهوا، وفي انتقال الميول للعنف بين الأجيال، وأخيرا في العبء المالي المفروض على الأسر والمستشفيات والوكالات الإنسانية والحكومات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي.

كبير الأساقفة شوليكات (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): يسر وفد الكرسي الرسولي الإعراب عن تأييده لمشروع القرار المقدم خلال هذا الصباح (A/67/L.45)، المعنون ''اليوم الدولي للعمل الخيري''، ويود توجيه الشكر للدولة المقدمة الرئيسية لمشروع القرار بشكل خاص وهي هنغاريا، على مبادرتها في ذلك الصدد، وعلى الطريقة التعاونية التي أجريت بها المشاورات.

وتتيح لنا الذكرى السنوية الخامسة عشرة لوفاة الأم المباركة تيريزا التي عاشت في كلكتا، والحائزة على جائزة نوبل للسلام، فرصة ملائمة، للتفكير من جديد بشأن أهمية الدعم العام للأنشطة الخيرية، على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

تتناول الأعمال الخيرية التي يتجاوز نطاقها مجرد جمع وتوزيع الأموال، الذي ربما يكون ضروريا، الدوافع الأساسية التي تحث الأفراد والمجتمعات على التواصل مع بعضها البعض في تضامن حقيقي. وبدون إدراك هذا المعنى والفهم الأعمقين، تواجه الأعمال الخيرية خطر أن تصبح ليس أكثر من مجرد عاطفة وانفعال، مما يجردها من محتواها التواصلي والاجتماعي، ومن قدرتها على تعليم الناس أهمية مشاركة الآخرين المحتاجين من إخوانهم وأخواتهم وحبهم. ويشكل مشروع قرار اليوم فرصة لبعث روح جديدة في فهم المجتمع الدولي لمفهوم الأعمال الخيرية وتجديده، وكانت المباركة تريزا من كالكوتا قد أعطت مثلا بارزا عليه، من خلال توضيحها بأن الأعمال الخيرية الحقيقية ينبغي أن تجد جذورها في الحقيقة والحب معا.

إننا نتذكر جميعا الأم تريزا التي خاطبت الجمعية العامة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥. عندما قدمها الأمين العام آنذاك بيريس دي كويار للجمعية العامة، قائلا:

> ''هذه قاعة كلام. قبل بضعة أيام، كان لدينا في هذا المنبر أكثر الرجال نفوذا في العالم. ونتشرف الآن باستقبال أكثر النساء نفوذا في العالم. ولا أعتقد بأن ثمة حاجة لتقديمها لكم. فهي ليست بحاجة إلى الكلمات. بل إنها بحاجة إلى الأفعال. وأعتقد أن أفضل ما يمكن أن أفعله هو الإشادة بها، و [القول] بأنها أكبر مني وأكبر منا جميعا. إنها الأمم المتحدة. إنها السلام في العالم''.

وفي الخطاب الذي ألقته الأم تيريزا أمام الجمعية العامة بشأن أعمالها الخيرية، سلطت،من ثم، الضوء على الحاجة إلى فهم أعمق للأعمال الخيرية، عندما أكدت بأن أعمال الحب تبدأ في البيت، وبأن أعمال الحب هي أعمال السلام.

وتسلط بساطة تلك الرسالة الضوء على حقيقة رائعة مفادها أن الأعمال الخيرية تعبير عن الحب المتبادل.

يواصل الكرسي الرسولي حث المنظمات الخيرية على الالتزام بالتوصل إلى حلول إنسانية حقيقية للمشاكل الاجتماعية والسياسية اليوم، وأن تكون مستقلة عن الأحزاب والأيدولوجيات، وتظل مستعدة للتعاون مع الوكالات الخيرية، من أجل تحقيق هدف الإنسانية الحقة، التي تعترف بكرامة كل شخص، وتسعى جاهدة لمد يد العون له أو لها، للعيش بطريقة تتماشى مع تلك الكرامة.

نظرا لأن وسائل الاتصال الحديثة قد قربت فعليا المسافات بين الشعوب، بوسع الأنشطة الخيرية ويتعين عليها أن تشمل جميع الشعوب وجميع الاحتياجات. ولدى الاضطلاع بهذه الأنشطة، ينبغي للمنظمات أن تبدي اهتماما خاصا بالأشخاص المحتاجين وتقوم بمهمة تعليمية ذات قيمة، تساعدها على تقدير أهمية مشاركة الآخرين والاحترام والحب. وبناء على ذلك، سيقدر مختلف أصحاب المصلحة الإسهام الذي سيقدمه مشروع القرار هذا فيما يخص إنشاء الإطار العالمي الخاص بتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في مساعدة المجتمعات المحلية والأفراد على تلبية احتياجاتهم المادية والاجتماعية والاقتصادية والروحية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير فيما يخص مناقشة البند ١٥ من جدول الأعمال.

قبل المضي قدما، وفي ضوء رغبة الأعضاء في الانتهاء من هذا البند بسرعة، أود أن أستشير الجمعية بغية الشروع فورا في النظر في مشروع القرار A/67/L.45. وفي ذلك الصدد، وبما أن مشروع القرار لم يعمم إلا صباح اليوم، من الضروري وقف العمل بالمادة ٧٨ من النظام الداخلي ذات الصلة بهذا الموضوع، والتي تنص على ما يلي:

”لا يجوز، كقاعدة عامة، مناقشة أي اقتراح أو طرحه للتصويت في أية جلسة من جلسات الجمعية العامة، ما لم تكن قد عممت نسخ منه على جميع الوفود في موعد لا يتأخر عن اليوم السابق ليوم انعقاد تلك الجلسة“.

وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن الجمعية تتفق مع ذلك المقترح.

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): نشرع الآن في النظر في مشاريع القرارات A/67/L.44 و A/67/L.45 و A/67/L.46.

قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت، أود أن أذكر الوفود بأن مدة بيانات تعليل التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد الياس (المملكة العربية السعودية): أود في البداية أن أتقدم بالشكر لوفد هنغاريا لتقديمه مشروع القرار المعنون ”اليوم الدولي للعمل الخيري“ (A/67/L.45). كما أتوجه بالشكر للدول الأعضاء التي ناقشت مشروع القرار بغرض التوصل إلى صيغة توافقية حياله.

يهدف مشروع القرار المطروح أمامكم إلى جعل الخامس من كانون الأول/ديسمبر يوما دوليا للعمل الخيري، كمثال يبرز ما يوليه المجتمع الدولي لأهمية الإحسان والعطاء. كما يذكّر مشروع القرار المطروح بالدور الهام الذي تلعبه الدول والأفراد حول العالم بهدف رفع المعاناة عن المحتاجين.

ومثل بقية المجتمعات الأخرى حول العالم، فإن العطاء والإحسان هما مكونان أساسيان من حياة الفرد السعودي. ومما لا شك فيه وعلى المستوى الدولي، فإن العطاء والإحسان لهما

عظيم الأثر في رفع المعاناة عن المحتاجين. إلا أن وفد بلادي يود التأكيد على أن العمل الخيري يجب ألا يستخدم بديلا عن المساعدات الدولية التنموية، حيث يظل دور المساعدات التنموية الدولية أساسيا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك للتعامل مع مشاكل الفقر، وخصوصا في أقل البلدان نموا. كما نشير إلى دور الإعفاء من الديون وما له من أهمية في هذا المجال. تلعب المملكة العربية السعودية دورا هاما في تقديم المساعدات للدول المحتاجة ولأغراض التنمية. وتأتي في مقدمة دول العالم من حيث نسبة ما تقدمه من مساعدات مقارنة بإجمالي الناتج الوطني، وأعلى من نسبة الـ ٠,٧ في المائة التي قررتها الأمم المتحدة للدول المانحة فيما يتعلق بتقديم المساعدات من إجمالي الناتج الوطني، وبأكثر من ١٠٠ مليون دولار أمريكي، بالإضافة إلى إعفائها للعديد من الدول عن ٧ ملايين دولار أمريكي، وغير ذلك مما تقدمه من مساعدات، جاء آخرها عن طريق برنامج الغذاء العالمي ومبادرة توفير الطاقة للفقراء.

وبينما تشارك المملكة دول العالم في إيمانها بأهمية العمل الخيري في حياة الأفراد والمجتمعات، فإننا نهيب بدول العالم الالتزام بالأهداف الدولية المتفق عليها تجاه دفع عجلة التنمية في الدول الساعية نحو التطور وتخفيف نسبة الفقر فيها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الوحيد تعليلا للموقف.

تبت الجمعية أولا في مشروع القرار A/67/L.44 المعنون ”تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام“.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد سايجين تشانغ (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وعلاوة على الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة A/67/L.44، انضمت إلى قائمة مقدميه البلدان التالية: الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأردن، إريتريا، أفغانستان، أنغولا، البحرين، البرازيل، بروني دار السلام، بنغلاديش، بوركينا فاسو، بيرو، تايلند، تركمانستان، ترينيداد وتوباغو، تونس، الجزائر، جمهورية كوريا، جيبوتي، سنغافورة، السودان، سيشيل، الصين، طاجيكستان، عمان، غرينادا، فيجي، قطر، قيرغيزستان، الكاميرون، كمبوديا، الكويت، لبنان، ليبيا، مدغشقر، مصر، منغوليا، ميانمار، نيبال، نيوزيلندا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/67/L.44؟

اعتمد مشروع القرار A/67/L.44 (القرار ٦٧/١٠٤).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/67/L.45، المعنون ”اليوم الدولي للعمل الخيري“.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد سايجين جانغ (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وعلاوة على الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة A/67/L.45، انضمت إلى قائمة مقدميه البلدان التالية: الأردن، إريتريا، إستونيا، أنغولا، أيرلندا، باكستان، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بيلاروس، تركيا، الجمهورية الدومينيكية، جورجيا، سلوفينيا، صربيا، قبرص، قيرغيزستان، كمبوديا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، مدغشقر، هندوراس، اليونان

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/67/L.45؟

اعتمد مشروع القرار A/67/L.45 (القرار ٦٧/١٠٥).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/67/L.46 المعنون ”متابعة تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام“.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد سايجين جانغ (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وعلاوة على الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة A/67/L.46، انضمت إلى قائمة مقدميه البلدان التالية: الاتحاد الروسي، إريتريا، إسرائيل، باراغواي، البرازيل، بيرو، تشاد، تونس، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جورجيا، دومينيكا، السنغال، سورينام، سيشيل، شيلي، فانواتو، كازاخستان، الكاميرون، ليسوتو، ميانمار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/67/L.46؟

اعتمد مشروع القرار A/67/L.46 (القرار ١٠٦/٦٧).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين شرحا لمواقفهم بعد اتخاذ القرارات، أود أن أذكر الوفود بأن بيانات شرح المواقف تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثلة الولايات المتحدة الأمريكية.

السيدة فيبس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد الولايات المتحدة بقوة الجهود الرامية إلى تعزيز بناء السلام، من أجل منع نشوب الصراعات وحفظ السلام والحوار والتعاون بين الأديان والثقافات. ونحن سعداء لانضمامنا إلى توافق الآراء بشأن جميع القرارات الثلاثة التي اتخذت في إطار بند جدول الأعمال ”ثقافة السلام“.

تؤمن الولايات المتحدة إيمانا راسخا بتشجيع ثقافة السلام من خلال اعتماد وتعزيز القيم القائمة على الحرية والعدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان التي تنبذ العنف وتعالج الأسباب الجذرية للصراع. وتشجعنا الجهود التوافقية الرامية إلى تعزيز التسامح والتضامن والحوار والمصالحة واحترام التنوع الثقافي. كما تؤمن الولايات المتحدة، بوصفها دولة متعددة الأعراق والثقافات والأديان، بأن الحوار والتفاهم والتعاون فيما بين الذين ينتمون إلى خلفيات دينية وثقافية مختلفة أمور مهمة لتطوير العلاقات السلمية والودية بين الفئات وبين الدول.

نحن نفهم أن القرار ١٠٤/٦٧ المتعلق بتشجيع الحوار بين الأديان والثقافات، يؤكد من جديد اعتراف المجتمع الدولي بأن المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية توفر في مجملها الإطار الدولي لحماية حرية التعبير. وفي هذا الصدد، تؤكد الولايات المتحدة مجددا موقفنا المعروف جيدا ومفاده أنه ينبغي منح ممارسة الحق في حرية التعبير أقصى حماية ممكنة.

وفي ما يتعلق باللغة المستخدمة في الفقرة ٦ من هذا القرار، تود الولايات المتحدة أيضا أن تسلط الضوء على فهمنا أن الفقرة تشير إلى التزامات حقوق الإنسان التي وافقت عليها الدول، ويجب عليها، إذ دخلت في اتفاقات من هذا القبيل بمحض إرادتها، الامتثال لهذه الالتزامات.

ونؤيد القصد من إعلان العقد الدولي للتقارب بين الثقافات. وفي ما يتعلق بالآثار المالية المترتبة على الاضطلاع بالأنشطة التي سوف ينطوي عليها العقد الدولي، نود أن نشير إلى أن اليونسكو، باعتبارها الوكالة الرائدة للعقد، ستكون هي المسؤولة عن دعم العديد من هذه الأنشطة. إن القرارات الضرورية المتعلقة بتخصيص الموارد لدعم هذه الأنشطة على النحو السليم تخص المؤتمر العام لليونسكو ومجلسها التنفيذي.

انتقل إلى القرار ١٠٦/٦٧، المتعلق بمتابعة تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام، تود الولايات المتحدة

أن تعرب عن تقديرها للاعتراف باليوم الدولي للجاز، الذي يسهم بصورة فريدة في ثقافة السلام. تشكل موسيقى الجاز منذ عقود وسيلة للجمع بين الناس من خلفيات وثقافات متنوعة حول اهتمام مشترك تحمسا لهذا الشكل من أشكال الفن. ونتطلع إلى مواصلة العمل معا لبناء تفاهم متبادل، بما في ذلك من خلال احتفالات العام القادم باليوم الدولي للجاز، الذي ستستضيفه اسطنبول، ومن خلال أنشطة في جميع أنحاء العالم لتعزيز السلام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد شرحا للموقف. بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٥ من جدول الأعمال.

البند ٢٩ من جدول الأعمال

تمكين الناس ونموذج التنمية المتمركز حول السلام

مشروع قرار (A/67/L.47)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل بنغلاديش ليعرض مشروع القرار A/67/L.47.

السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني، بالنيابة عن حوالي ٢٠ بلدا يشترك في تقديم مشروع القرار، أن أعرض في إطار البند ٢٩ من جدول الأعمال، المعنون ''تمكين الناس ونموذج التنمية المتمركز حول السلام''، مشروع القرار A/67/L.47، المعنون ''تمكين الناس والتنمية''.

قبل عام، اقترحت رئيسة وزراء بنغلاديش، دولة الشيخة حسينة، في الجمعية العامة نموذجا للتنمية يقوم على تمكين الشعب. استوحت الإلهام بالمفهوم من حقيقة أن بلايين البشر في جميع أنحاء العالم يعانون من عدم التمكين والحرمان والاستبعاد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. ويعتقد أن تمكين هؤلاء الناس يمكن أن يعزز التنمية العادلة والمستدامة. هذه فلسفة إنمائية مخصصة تستهدف الشعوب المهمشة والضعيفة. اعتمدت الجمعية العامة، في دورتها السابقة، قرارا بشأن تمكين الناس والتنمية (القرار ٦٦ /٢٢٤)، سلط الضوء على العناصر المترابطة التي يعزز بعضها البعض في تمكين الناس والتنمية حسبما توخت رئيسة الوزراء. وأعرب عن خالص الامتنان لجميع الدول الأعضاء على تأييدها الساحق، الذي أدى إلى اعتماد القرار بتوافق الآراء في العام الماضي. ويحدوني الأمل في أن يلقى القرار التأييد الكامل من جانب الأعضاء هذا العام.

في عالم يعاني فيه بلايين الناس من الفقر المدقع والجوع والمرض وسوء التغذية والأمية، ويعيش الملايين في حالات الصراع والحرمان من الحريات الأساسية وحقوق الإنسان، لا يزال السلام أبعد منالا من ذي قبل، والتنمية تحديا يزداد اتساعا؛ وتهميش الفقراء والفئات الضعيفة واستبعادها، قصة يومية. يعجز ملايين الناس حولنا عن تلبية احتياجاتهم الأساسية. وما زالوا غير متمكنين ولا يسمع لهم صوت. وحتى النمو الاقتصادي المرتفع في العديد من البلدان المتقدمة النمو لم يترجم إلى تمكين الناس. من الواضح أن عدم تمكين قطاع من السكان لا يزال في صميم معظم مشاكل العالم المعاصر وأدى إلى اضطرابات اجتماعية سياسية وأعمال التمرد والإرهاب والأصولية، وما شابه ذلك.

أقرت المؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة في التسعينات، فضلا عن مؤتمر قمة الألفية، بأن التنمية والسلام والأمن عوامل مترابطة ويعزز بعضها البعض. ولا عجب في أنه جرى التوصل في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة – ''المستقبل الذي نصبو إليه'' (القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق) – إلى توافق في الآراء على أن يكون لدينا قدر من الشمول وبرنامج كلي يشجع المسائل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.– ورغم ذلك، فإن الهدف المتمثل في إيجاد مجتمعات للجميع – مجتمعات يسودها الاستقرار والعدالة والإنصاف – ما

زال بعيد المنال. لا تستطيع العديد من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، أن تضمن بالاعتماد على نفسها توفير الحماية الاجتماعية التي تمس الحاجة إليها، أو معالجة اتساع فجوة عدم المساواة. ولا يزال الاستبعاد المنهجي لفئات وأشخاص بعينهم من الحريات الأساسية وإيجاد فرص العمل عائقا يحول دون تحقيق الاستقرار الاجتماعي – الاقتصادي في كثير من المجتمعات.

إن فلسفة تمكين الناس والتنمية موجهة إلى تحقيق التمكين، ولا سيما من لا يسمع لهم صوت والمحرومون، عن طريق جعل أصواتهم مسموعة وتحقيق العدالة الاجتماعية والأمان والقدرة البشرية والفرص الاقتصادية لهم من خلال تعزيز مضاعفات السلام والتنمية التي يعزز بعضها البعض. إن فيها إمكانيات جلب الأمل والإغاثة والإنصاف إلى الضعفاء في جميع أنحاء العالم.

تكمن ثقتنا في المفهوم في قوته المتأصلة في التصدي للحرمان وعدم التمكين اللذين يعتبرهما الاقتصاديون وعلماء الاجتماع الأسباب المألوفة. وفي مجتمع يكون الناس هم محرك وعوامل التغيير وحيثما تكون مشاركة الناس في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية مكفولة، ستكتسب التنمية بالتأكيد زخما. ومن المهم جدا أن يكون الناس محور المساعي الرامية إلى تحقيق السلام والتنمية الدائمين والكليين والمستدامين وأن يكونوا المحور الرئيسي لجميع الخطط والبرامج والسياسات على جميع المستويات.

سيواجه المجتمع العالمي وفرادى الدول تحديات جديدة وناشئة. ومع تزويد الناس على نحو تام بالمهارات والمعرفة التقنية والتعليم وما شابه ذلك، سيكون من الأيسر عليهم إدارة التحديات ومواجهتها.

إن التطرف والإرهاب هما التهديدان المعاصران للسلام والأمن والتنمية. ويتجذر بدرجة كبيرة الفقر والتخلف وعدم المساواة والحرمان في هذين الخطرين العالميين. ونتيجة لذلك، فإن القضاء على الفقر والجوع والحد من عدم المساواة والتخفيف من حدة الفقر والتعجيل بالتنمية البشرية والعمالة والتمكين بالمهارات والتعليم وضمان المشاركة في الحكومة أمور ضرورية من أجل كبح جماح التطرف واستئصال الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

في مشروع القرار القصير هذا، تقدر الجمعية العامة الجهود التي نبذلها لجعل هذه المسألة في الصدارة، وتقر المؤتمر الدولي الذي قمنا بتنظيمه في دكا، حسب التكليف الصادر في قرار العام الماضي. من أجل تعميق فهم قيمة تمكين الناس من أجل التنمية، من الضروري أن يطلع الفريق الرفيع المستوى المعني بموضوع تمكين الناس من أجل القضاء على الفقر وتحقيق الإدماج الاجتماعي والعمالة الكاملة والعمل الكريم للجميع، على مشروع القرار هذا، علما بأن الفريق سيجري مناقشاته أثناء الدورة الحادية والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية في عام ٢٠١٣. تطلب الجمعية أيضا إلى الأمين العام أن يدرج معلومات تتصل بمشروع القرار هذا في تقريره عن التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية حتى عام ٢٠١٥، الذي سيقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. ولذلك، أدعو الجمعية العامة إلى تأييد مشروع القرار واعتماده بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/67/L.47 المعنون ”تمكين الناس والتنمية“

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد سايجين شانغ (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه، منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المذكورة في مشروع القرار A/67/L.47، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار: أذربيجان وإريتريا وبيلاروس وجورجيا وشيلي وغرينادا وغينيا وكوبا وكوت ديفوار وماليزيا ونيجيريا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/67/L.47؟

اعتمد مشروع القرار A/67/L.47، (القرار ٦٧/١٠٧).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٢٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١١٤ من جدول الأعمال

متابعة الاحتفال بالذكرى السنوية المائتين لإلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي

تقريرا الأمين العام (A/67/161 و A/67/255)

مشروع قرار (A/67/L.41)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بليز لعرض مشروع القرار A/67/L.41.

السيدة يونغ (بليز) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة بالنيابة عن الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية وأن أعرض مشروع القرار A/67/L.41، المعنون ''إقامة نصب تذكاري دائم تخليدا لذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي''، بالنيابة عن الدول الأعضاء الـ ٥٤ في المجموعة الأفريقية وغيرها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المشاركة في تقديم مشروع القرار.

لقد تم إلغاء الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي قبل حوالي ٢٠٠ سنة. قبل أحد عشر عاما، في ديربان، بجنوب أفريقيا، قررت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، في الفقرة ١٠١ من إعلان وبرنامج عمل ديربان، أن تكرم، في جملة أمور، ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. نشكر الأمين العام على الاستمرار في المحافظة على الزخم، على النحو المبين في تقريريه (A/67/161 و A/67/255) عن الأنشطة المضطلع بها في وقت سابق من هذا العام بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية لإلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، وعن حالة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للشراكات – النصب التذكاري الدائم، على التوالي.

وفي سياق كل من مجتمعاتنا المحلية، لدينا تقليد قديم في تكريم ذكرى ضحايا الرق من خلال الموسيقى والشعر. يذكرني هذا بشاعرنا البليزي، السيد روي كيتانو، الذي قصيدته ''طبول أبي'' التي تعبر عن الفرح الغامر وتوقنا إلى البقاء على قيد الحياة:

> ''فلكم تثنيتُ، تلويتُ وتلقيت الصفعات، اللكمات، الضربات. غير أن روحي لن تهمد لن تخمد، ولن يخرس لساني. فأنا من أفريقيا روحها، أنهارها، وديانها، جبالها، وجذعها المقدس، العميق الغور والمهاب. وفي نهري الأمازون والأورينيكو أنا الضفاف منهما،الأمواه، ثم العقل والوجدان.وأنا الذي اقتيد من يدين مكبلتين تجعدتا، تصلبتا، تيبستا عبر المحيط الأطلسي فألقي بي هنا،ههنا، في سهول الكاريبي وشواطئ مياهه الذهبية ...''

ولكن إحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي يجب أن يتجاوز مجتمعاتنا المحلية ليصل إلى الجمهور في العالم. في هذا الصدد، تظل دول الجماعة الكاريبية ملتزمة ببناء نصب تذكاري دائم في مكان بارز في مقر الأمم المتحدة بنيويورك. وكما أشار ممثل غيانا، سعادة السيد جورج تالبوت في عام ٢٠١١، وهي المناسبة الأخيرة حيث جرى تقديم تحديث سابق لمشروع القرار هذا (القرار ٦٦ /١١٤) فسيكون النصب التذكاري الدائم ''بمثابة مصدرا للإلهام ورمزا لروح البشر التي لا تقهر وقدرتهم على الانتصار على أسوأ أشكال الاضطهاد والتعصب'' (A/66/PV.83، صفحة ٤)

الجماعة الكاريبية تثني أيضا على قيادة ممثل جامايكا، السفير ريموند وولف، الذي عمل رئيس لجنة النصب التذكاري الدائم. اللجنة، تحت قيادته، خطت خطوات هامة في الجهود الرامية إلى تحقيق إقامة النصب التذكاري الدائم، ولا سيما من خلال التعاون مع اليونسكو من اجل الاختتام الناجح للمسابقة الدولية لتصميم النصب التذكاري الدائم. بالنيابة عن دول الجماعة الكاريبية، نود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للمساهمات والتبرعات المعلنة الواردة من الدول الأعضاء حتى الآن في سبيل إنشاء الصندوق الاستئماني. ونود أن نشجع الدول الأعضاء والأطراف المهتمة الأخرى على المساهمة في هذه المبادرة الهامة.

الاحتفال السنوي الخامس باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، جرى في آذار/مارس تحت عنوان ”تكريم الأبطال، والمقاومين والناجين“ وتميز، في جملة أمور، بحلقة نقاش، وجلسة تذكارية للجمعية العامة ومؤتمر عالمي عبر الفيديو للطلاب.

وفي الواقع، فإن تثقيف أطفالنا وشبابنا عن الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، وتاريخهما وخسائرهما وإرثهما – هو نصب تذكاري في حد ذاته.

وتود الجماعة الكاريبية أن تشيد بعمل اليونسكو، ولا سيما مشروعها المسمى ”طريق تجارة الرقيق“ الذي بدأ عام ١٩٩٤ في بنن، غرب أفريقيا، وشق طريقه عبر سانت كيتس ونيفيس الدولة العضو في الجماعة الكاريبية. يسعى المشروع إلى زيادة الوعي العالمي بشأن الرق وتجارة الرقيق وتوفير الدعم الجماهيري الواسع لإقامة النصب التذكاري الدائم.

يحتفظ مشروع القرار المعروض علينا اليوم بالعناصر الأساسية للصيغ السابقة للقرار، بما في ذلك، أولا، الإشارات الواردة في الفقرتين الرابعة والخامسة من الديباجة إلى الفقرتين ١٠١ و ١٠٢ من إعلان ديربان اللتين تدعوان، في جملة أمور، المجتمع الدولي وأعضائه إلى تكريم ذكرى ضحايا الرق، وثانيا، الأهمية المستمرة لتثقيف وإعلام الأجيال الحالية والمقبلة بشأن أسباب الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي ونتائجهما والدروس المستخلصة منهما، ثالثا، إنشاء لجنة من الدول المهتمة للإشراف على مشروع إقامة النصب التذكاري الدائم، المستمد من جميع المناطق الجغرافية في العالم، مع اضطلاع الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية والاتحاد الأفريقي بدور رئيسي، بالتعاون مع مختلف إدارات ووكالات الأمم المتحدة، رابعا، أهمية التبرعات المستدامة من أجل تحقيق الهدف المتمثل في إقامة نصب تذكاري دائم تكريما لضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، وهي مسألة ليس من المغالاة التشديد عليها.

العنصر الجديد والمهم هو إدراج الفقرة – الفقرة ٩ – التي تنص على ما يلي:

> ”تلاحظ مع التقدير التزام منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بمبادرة إقامة النصب التذكاري الدائم، وتطلب في هذا الصدد زيادة التعاون مع لجنة الإشراف على مشروع النصب التذكاري الدائم من أجل إتمام المسابقة الدولية لتصميم النصب التذكاري الدائم والخروج منها بنتيجة موفقة“.

القصد هو كفالة إنجاز المرحلة الأولى من المسابقة الدولية لتصميم النصب التذكاري التي أطلقتها اليونسكو.

وردا على التساؤلات عن الآثار المالية المتعلقة بالميزانية المترتبة على اعتماد مشروع القرار، أود أن أوضح أن النصب التذكاري الدائم سيصبح حقيقة من خلال المساهمات السخية التي تقدمها الدول الأعضاء والأطراف الأخرى المهتمة، فضلا عن أنشطة تعبئة الموارد التي ستنظمها اللجنة المعنية بالنصب التذكاري الدائم.

ولا تزال الجماعة الكاريبية، تقدر الدعم القيم والمشورة والمساعدة التقنيتين اللتين تلقتهما من الأمين العام والأمانة العامة وأعضاء اللجنة المعنية بالنصب التذكاري الدائم.

تقر الجمعية العامة، باعتماد مشروع القرار الهام هذا بتوافق الآراء، باستمرار إرث الرق وبالواجب الأخلاقي لتذكر آثاره، وتكريم أحفاد الرقيق على ما عانوا والإشادة بالرجال والنساء الشجعان الذين كافحوا ببسالة الممارسات غير الإنسانية للرق.

السيد دوبان (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلم بالفرنسية): قبل أن أشرع في إلقاء بياني، أود أن أتقدم بتعازي مجموعة الدول الأفريقية إلى البلد المضيف وأنعي ذكرى الضحايا، وأعرب عن مواساتنا لأسرهم وأحبائهم في هذا الوقت العصيب.

بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، التي يشرفني أن أخذ الكلمة باسمها في مناقشة اليوم الهامة بشأن البند ١١٤ من جدول الأعمال، المعنون ”متابعة الاحتفال بالذكرى السنوية المائتين لإلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي“، أود أن أشكر الأمين العام على تقاريره بشأن هذا الموضوع (A/67/161و A/67/255).

في البداية، أود أن أعرب عن تقديرنا للدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية وإشادتنا بالتزامها، وفي المقام الأول، جهودها، التي تتيح لنا مواصلة التفكير والنظر في المظالم الماضية التي ما زالت تؤثر سلبا على تاريخنا، لكن الأهم من ذلك، هو الاحتفال بقدرة الروح الإنسانية على البقاء والصمود في وجه هذه المحنة، فضلا عن الجهود المبذولة للحيلولة دون أن نضطر لعيش هذه الفترة المؤسفة من تاريخنا مرة أخرى.

قبل ست سنوات، أعلنت الجمعية العامة يوم ٢٥ آذار/مارس بوصفه اليوم الدولي للاحتفال بالذكرى السنوية المائتين لإلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. ومن خلال الاعتراف بأثر الرق في العالم الحديث، أقرت الدول الأعضاء بأن الرق هو في صميم أوضاع الظلم الاجتماعي والاقتصادي البين، والكراهية والتعصب والعنصرية والتحامل التي ما برحت تؤثر على السكان المنحدرين من أصل أفريقي حتى اليوم. إن تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، التي تمثل أكبر عملية تهجير قسري في التاريخ، أدت إلى انتزاع ملايين الأفارقة من أسرهم ومنازلهم وجرهم مكبلين بالأغلال إلى الأمريكيتين وبيعهم بوصفهم رقيقا. وكان من أبرز نتائجها تجريد السكان المنحدرين من أصل أفريقي من إنسانيتهم، الأمر الذي أدى إلى تركة من العنصرية والتمييز العنصري المثيرين للقلق في العديد من البلدان.

في العام الماضي، احتفلت الأمم المتحدة باليوم الدولي الرابع للاحتفال بالذكرى السنوية المائتين لإلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، وموضوعه ”التركة الحية لثلاثين مليون قصة لم ترو“. كانت هذه المناسبة فرصة للإقرار بندرة التحقيق في تجارب الأفارقة المستعبدين وبالفجوة المستمرة في الأدب الدراسي بشأن منظوراتهم الفردية والجماعية. ويمكن رؤية أهمية الموضوع في الفجوة الموجودة في الأدبيات الأكاديمية بشأن الموضوع وينبغي أن تتيح رؤى ثمينة بشأن مدى المعاملة القاسية والظروف التي عاش فيها الرقيق. وحتى الآن، فإن عددا محدودا فقط من القصص السردية تناول المسألة الأساسية المتمثلة في هويات الأفارقة المستعبدين ومعتقداتهم ونظم قيمهم وخبراتهم. ومن هذا المنظور، لا يوجد اعتراف كاف بتنوع المهارات والمعرفة التكنولوجية التي جلبوها إلى الأمريكيتين وبمساهمتهم التي لا تقدر بثمن في بناء الدولة هناك.

وفي هذا الصدد، ترى المجموعة الأفريقية أن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتعزيز برامج التثقيف والتوعية لضمان سد هذه الفجوة. ولذلك، نقدر العمل الذي تضطلع به اليونسكو ولجنة الممثلين الدائمين وإدارة شؤون الإعلام في مجال التوعية. ونأمل أن نرى هذه الجهود من خلال توفير المنح

الدراسية الجديدة في هذا المجال من أجل إتاحة النظر بصورة أكثر عمقا، من منظور الضحايا هذه المرة، في تاريخ الاستعباد على مدى ٤٠٠ عام من التجارة الثلاثية، فضلا عن تركة الرق.

كما نعرب عن تقديرنا لإدارة شؤون الإعلام على برامجها في مجال التثقيف والتوعية بشأن الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي التي نظمت في عام ٢٠١١، ونشجعها على مواصلة جهودها الرامية إلى جعل الأنشطة الاحتفالية السنوية مناسبة لائقة ورسمية لإحياء ذكرى ضحايا الرق.

ومن سبل استدامة جهود التوعية الدائمة في ما يتعلق بالرق وتجارة الرقيق إقامة نصب تذكاري دائم تخليدا لذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق.

ولذلك، نرحب بالمبادرة التي اتخذها الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية بشأن هذه المسألة حتى الآن. ونحن ندرك أيضا الحاجة إلى استمرار التبرعات، والتي نأمل أن تزيد، لبناء النصب التذكاري الدائم في وقت مبكر. وقد ساهم العديد من البلدان في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للشراكات – النصب التذكاري الدائم. ويسرني أن أفيد بأن من بين المساهمين العديد من البلدان الأفريقية. والمجموعة الأفريقية تود أن تشيد بجميع من ساهموا حتى الآن، وندعو البلدان الأخرى أيضا إلى التبرع في الوقت المناسب لهذا المشروع القيم.

وغني عن البيان أن المجموعة الأفريقية لا تزال ملتزمة التزاما راسخا بالمشروع، لأننا نعتقد أن النصب التذكاري سيفيد في التذكير بالأعمال البطولية للرقيق ودعاة إلغاء الرق الذين هبوا لاتخاذ إجراءات على الرغم من الأخطار الجسيمة والشدائد التي كانت تواجههم. كما أنه سيكون بمثابة مكان تثقيفي للتعلم مدى الحياة وإعادة بناء للماضي ومستودع للذاكرة وعدسة يمكن من خلالها تشكيل المستقبل، والأهم من ذلك، أنه سيكون بمثابة تذكرة مستمرة بمدى الضعف البشري.

وهذه لحظة ملائمة للاعتراف بجهود وتفاني البعثة الدائمة لجامايكا وللإشادة بالاهتمام الشخصي الذي يبديه السفير ريموند وولف الذي يلتزم بالمبادرة التزاما ثابتا منذ عام ٢٠٠٧. ونحن نعرب له عن عميق امتناننا.

وختاما، أود أن أعيد التأكيد على دعم المجموعة الأفريقية للجهود التي بذلتها الأمم المتحدة والبلدان في رفع مستوى الوعي بشأن الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي خلال العام المنقضي. ونأمل بصدق أن يتم بذل المزيد من الجهود في العام المقبل وفي السنوات القادمة لتخليد ذكرى جميع ضحايا تجارة الرقيق ودعاة إلغاء الرق الشجعان جميعا، وكذلك للاعتراف بالجهود الدولية الجماعية التي أدت إلى إلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي والرق نفسه.

السيد وولف (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يعرب عن تأييده للبيانين اللذين أدلى بهما ممثل بليز بالنيابة عن الجماعة الكاريبية، وزميلنا الممثل الدائم لجمهورية أفريقيا الوسطى بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

بداية، أود أن أعرب عن امتنان وفد بلدي للأمانة العامة على التقريرين الواردين في الوثيقتين A/67/255 و A/67/161، واللذين تستنير بهما مناقشاتنا الجارية في إطار هذا البند من جدول الأعمال. ومما يثلج صدورنا أن نعلم أن العديد من الدول الأعضاء – بما في ذلك الأردن، إسبانيا، توغو، السلفادور، السنغال، قطر، كينيا، اليونان وبلدي، جامايكا – تنفذ برامج تعليمية وطنية، تطبيقا للقرار ١١٤/٦٦. وهذا مؤشر واضح على التزامها بضمان ألا يتكرر أبدا عدم الاكتراث اللاإنساني بالحياة البشرية التي أظهرتها الجرائم الفظيعة التي ارتُكبت في ظل نظام الرق القاسي.

وكثيرا ما يقال إن من لا يمكنهم تذكر الماضي محكوم عليهم بتكراره. وفي ضوء ذلك، يجب ترجمة تفكرنا في مأساة الرق والذين سقطوا ضحية له إلى عمل فيما نواصل التصدي

للأدواء التي يعاني منها مجتمع اليوم. ولذلك، لا تزال جامايكا ملتزمة بتصدر تنفيذ مبادرة إنشاء نصب تذكاري دائم في الأمم المتحدة لتخليد ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، وسنستمر في جهودنا الرامية إلى تثقيف الآخرين بشأن تاريخ وإرث تجارة الرقيق الهمجية عبر المحيط الأطلسي وآثارها المتبقية.

ومشروع القرار A/67/L.41، الذي نوشك على اعتماده، يكتسي أهمية إضافية بالنسبة لي لأنه يقف شاهدا على الرحلة التي قطعتها خلال السنوات الست الماضية. فلم يمض وقت طويل على وصولي إلى نيويورك، حتى توليت بتواضع المسؤولية الموكلة إلى حكومة جامايكا بصفتها رئيسة لجنة النصب تذكاري الدائم، المنشأة لتنفيذ القرار ١٢٢/٦٢ الذي ينص على إقامة النصب التذكاري، وهو القرار الذي جرى التأكيد عليه مجددا في القرارات المتعاقبة بشأن الموضوع.

وبالنسبة لي، فإنها كانت رحلة طويلة وشاقة، تخللتها نجاحات وإخفاقات، ولكنها رحلة منحتني إحساسا بتحقيق الذات ولا تزال تشكل مصدر اعتزاز لأنها أتاحت لي إحياء ذكرى أسلافي بحكم مساهمتي في عملية ذات أهمية تاريخية هائلة لتخليد ذكراهم. وكما يدرك معظمنا، فإن الرق وتجارة الرقيق مدانان اليوم بوصفهما جريمة ضد الإنسانية وعملا من أعمال الإبادة الجماعية. وإنه لشرف عظيم وامتياز لي أن أعمل مع الزملاء من الجماعة الكاريبية والدول الأفريقية، وهم أنصار متحمسون للغاية لهذه المبادرة وغيرها من المبادرات ذات الأهمية للأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي.

وأغتنم هذه الفرصة، بصفتي رئيس لجنة النصب التذكاري الدائم، لأقدم بإيجاز معلومات مستكملة عن أنشطة اللجنة خلال العام المنقضي. واللجنة تفخر بالإشارة إلى الانتهاء من المرحلة الأولى من مسابقة التصميم الدولية وإلى تقديم أكثر من ٣٠٠ تصميم مقترح، يمثلون ٨٣ جنسية، إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). ومن بين تلك التصاميم، تم اختيار ١٦ تصميما في الجولة نصف النهائية للمسابقة. وتعمل اللجنة حاليا على استكمال المرحلة الثانية من المشروع، حيث ستستعرض لجنة تحكيم دولية مستقلة التصاميم الـ ١٦ في الجولة نصف النهائية لاختيار سبعة تصاميم في الجولة النهائية، سيدعى أصحابها إلى نيويورك لإجراء مقابلات – تنتهي باختيار التصميم الفائز. وفي هذا الصدد، اختارت اللجنة بالفعل ثمانية أفراد بارزين من مختلف مناطق العالم لتشكيل لجنة التحكيم الدولية.

كما تؤيد اللجنة وتدعم مبادرة لاستضافة حفل موسيقي ومهرجان ضخم يكون الحضور فيه بالملابس الرسمية في قاعة الجمعية العامة لإحياء الذكرى الـ ١٥٠ لإلغاء الرق في الولايات المتحدة. ومن المقرر تنظيم هذين الحدثين في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٣، وذلك قبيل أسبوع الأنشطة التي ستقام بالتوازي مع احتفال الأمم المتحدة السنوي باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، حسبما وافقت عليه الجمعية العامة في القرار ١٢٢/٦٢.

ويعتزم المنظمون اغتنام الفرصة لجمع الأموال التي تمس الحاجة إليها لإقامة النصب التذكاري الدائم. وقد تلقى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للشراكات – النصب التذكاري الدائم حتى الآن تبرعات من ٦١ دولة من الدول الأعضاء ومن ٧١ فردا، تصل إلى حوالي ١,٣ مليون دولار. وفي هذا الصدد، أود أن أشجع الدول الأعضاء التي لم تقدم تبرعات بعد على أن تتكرم بالنظر في القيام بذلك.

ويسعدني إبلاغكم بأن بعض الحكومات قدمت تبرعات متعددة للصندوق الاستئماني، وأنا أثني على قرارها القيام بذلك. ويسرني على وجه الخصوص أن أسلط الضوء على مساهمة حكومة الهند التي قدمت أكبر تبرع منفرد للصندوق الاستئماني حتى الآن، وقدره ٠٠٠ ٢٦٠ دولار، ونحن نثني

على حكومة الهند ونشكرها على إظهارها القيادة المعنوية في هذه القضية. وفي هذا الصدد، أود أن ألفت الانتباه إلى الوثيقة A/67/161، التي تصف حالة التبرعات.

كما أود أن أثني ثناء خاصا على مكتب الأمم المتحدة للشراكات الذي يدير الصندوق الاستئماني، وذلك لدعمه المتواصل لمبادرة النصب التذكاري الدائم. وفي ظل التوجيه القدير للمكتب، تمكنا من إقامة علاقة جديدة مع معهد هامبتي دامبتي المرموق الذي سيكفل منح إعفاءات ضريبية للمتبرعين من المقيمين في الولايات المتحدة بموجب المادة ٥٠١ (ج) (٣) من قانون الإيرادات الداخلية.

وأشيد بأعضاء لجنة النصب التذكاري الدائم أنفسهم لدعمهم الثابت وللساعات الطويلة التي يكرسونها لدراسة المسائل التي لا حصر لها قيد النظر في سياق جهودنا الرامية إلى إحراز تقدم في مبادرة النصب التذكاري الدائم.

لأغراض التسجيل، فإن أعضاء اللجنة هم البرازيل والبرتغال وجامايكا والسنغال وسورينام وغانا وقطر وكينيا والمملكة المتحدة وهولندا والاتحاد الأفريقي ورئيس الجماعة الكاريبية، ورئيس مجموعة السفراء الأفارقة، ومكتب الأمم المتحدة للشراكات، واليونسكو، وإدارة شؤون الإعلام في الأمم المتحدة، ومركز شومبرغ للأبحاث في مجال ثقافة السود التابع لمكتبة نيويورك العامة، ورئيس اللجنة الفرعية للقضاء على العنصرية التابعة للجنة الخاصة للمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان.

ولم يكن بالإمكان بلوغ الإنجازات التي حققناها حتى الآن، بدون التزام ودعم الموظفين الذين يعملون معي، وأشيد علنا بإسهامهم في العملية، وخصوصا الموظفة التابعة لي في اللجنة الثالثة السيدة أندريا ويلسون.

وفي الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن خالص تقديري، لجميع الذين أسهموا بشكل إيجابي في مشروع القرار، الذي نتوقع أن يجري اعتماده بتوافق الآراء. وأود أن أشجع جميع أصحاب المصلحة على مراعاة الهدف المتمثل في الإقرار بالمأساة والنظر في الإرث الذي يخشى نسيانه، والاستمرار في التزامهم بجعل النصب التذكاري الدائم واقعا.

أود أن أبدي ملاحظة شخصية، بصفتيسفيرا لدى الأمم المتحدة، فإن هذا هو البيان العلني الأخير الذي سأقدمه أمام الجمعية العامة، كما أود أن أعرب عن شكري لجميع الزملاء على تعاونهم ودعمهم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ السفير السيد رايموند وولف على الجهود التي بذلها فيما يتعلق بالنصب التذكاري الدائم، لأن هذا الخطاب، كما أشار هو إلى ذلك، يمكن أن يكون خطابه الأخير أمام الجمعية العامة. وأغتنم هذه الفرصة بالنيابة عنا جميعا لأتمنى له كل التوفيق في المستقبل.

السيدة كوسينس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): في ٢٢ أيلول/سبتمبر، احتفلت الولايات المتحدة بالذكرى الـ ١٥٠ لإعلان تحرير العبيد، الذي أعلن فيه الرئيس أبراهام لنكولن بجرأة في ١ كانون الثاني/يناير ١٨٦٣، بأن جميع الأشخاص المحتجزين كعبيد سيصبحون منذ ذلك الحين فصاعدا أحرارا إلى الأبد. ويشكل إعلان تحرير العبيد علامة بارزة في مجال النهوض بالحرية لجميع البشر. ونحن نشيد بتلك القطيعة التاريخية مع ماض مؤلم، فإننا نبرز هذا الفصل الأساسي في التاريخ الأميركي ونفكر بشأن التقدم الذي أحرزه بلدنا في اتجاه تحقيق وعده التأسيسي المتعلق بتحقيق الحرية والعدالة للجميع.

أثرت تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي علينا جميعا، والولايات المتحدة ثابتة في التزامها بتذكر ذلك التاريخ،

وبتثقيف الأجيال القادمة بشأنه. وتشكل هذه التجارة المخزية والكفاح بفخر لتحقيق الحرية ووضع حد لها، جزءا من تاريخنا المشترك. ويظل من واجبنا المشترك زيادة الوعي العام بشأن ضحاياها وعواقبها، حتى ونحن نعمل من أجل التصدي للعنصرية وانعدام المساواة والأعمال اللاإنسانية المروعة، أينما وقعت اليوم. وستكون وجهات النظر الأمريكية دائما حاضرة في المناقشات العالمية بشأن تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. وسنبذل قصارى جهودنا من أجل إيصال حكايات معاناتها والتصدي لها والخلاص منها.

ساعدت الولايات المتحدة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) على كسر الصمت من خلال: المشروع التربوي المتعلق بتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. كجزء من ذلك الجهد، أشركنا الحكومات ومنظمات المجتمع المدني على حد سواء في زيادة الوعي بتاريخ تجارة الرقيق، فضلا عن تسليط الضوء على المساهمة القيمة التي قدمها أشخاص من أصل أفريقي في كل ميدان من ميادين النشاط البشري. إننا ملتزمون بعمل اليونسكو فيما يخص النصب التذكاري.

ويشرف الولايات المتحدة أن تشارك بتواضع في تقديم مشروع القرار A/67/L.41، الذي يصر على تذكرنا لأحد أكثر الفصول الحالكة في تاريخ اقتراف الإنسان لأعمال لا إنسانية في حق أخيه الإنسان، وهو فصل لا ينبغي نسيانه أبدا. وكما قال الرئيس أوباما ”الرق عمل بربري وآثم، ولا مكان له في العالم المتحضر“. ولا تزال الولايات المتحدة مصممة على مواصلة الجهود والاستمرار في الشراكات لتخليد ذكرى ضحايا الرق، للتخفيف من نتائجه المتبقية ووضع حد لأشكاله المعاصرة.

السيد ليون غونثاليث (كوبا) (تكلم بالإسبانية): الكوبيون فخورون بجذورهم الأفريقية. وبهوية الأمة الكوبية الناتجة عن عملية التقريب الثقافي الذي وقع جراء إدماج العديد من المجموعات العرقية في المجتمع الاستعماري في بداية القرن السادس عشر. ونتيجة لذلك، فنحن خليط من الأسبان والأفارقة.

في كوبا، كما هو الحال في معظم أمريكا اللاتينية وجزر الأنتيل، فإننا نلاحظ آثار تجارة الرقيق. وحيث أن جزيرتنا كانت جزءا من تلك التجارة الوحشية، فقد أوت ١,٣ مليون أفريقي، أغلبهم من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. إن تنوعنا ومميزاتنا الثقافية هما أيضا تعبير عن التاريخ الثقافي المرير للشعوب الأفريقية، التي أغنتنا بحكمتها وتقاليدها ولغاتها ومعتقداتها الدينية وموسيقاها ومزاجها وروحها المتمردة. وتغذي شجاعة وعزم العبيد الذين تمردوا ضد الاستغلال روح الشعب الكوبي المتشبعة بالحرية وحب الاستقلال.

وما دام النظام الاقتصادي والسياسي الدولي الحالي الظالم وغير المحتمل مستمرا، فستحرم غالبية شعوب العالم من فوائد العولمة الليبرالية الجديدة، وستظل أفريقيا مهمشة ولن ينتهي أبدا ذلك الإرث الاستعماري. ويجب على البلدان الاستعمارية السابقة، تسديد دينها التاريخي تجاه أولئك الذين عانوا خلال قرون الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط. فلا يمكن تجاهل الماضي، ولا يمكن التغاضي عن مسؤوليات تلك البلدان عن ذلك الماضي.

وعلى أفريقيا الآن دفع مبالغ، لخدمة ديونها الخارجية، أكبر بكثير مما تنفقه على قطاعي التعليم والصحة. إذا بقي الحال على ما هو عليه الآن، فسوف تستمر أفريقيا في تمويل بذخ البلدان الغنية التي تعهدت بتقديم المزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية، لكنها في أغلب الأحيان لا تفي بتعهداتها، وتواصل في فرض مئات أضعاف قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية في شكل خدمة ديون.

إن كوبا تؤيد وتشارك في تقديم مشروع القرار A/67/L.41، في إطار البند ١١٤ من جدول الأعمال. ودأبت البلدان الأفريقية والجماعة الكاريبية على تقديم نص مشابه بشكل سنوي إلى الجمعية العامة. وشهد عام ٢٠٠٩، تأسيس متحف طريق

الرقيق، الذي هو أول متحف من نوعه في القارة، بوصفه أداة فعالة في يد مجمل المجتمع المحلي. وقد استضاف المتحف عددا من الأنشطة الفنية التي تتناول التجارة عبر المحيط الأطلسي، وشارك في برامج تعليمية بخصوص هذا الموضوع الهام.

كوبا تدرك أهمية تنظيم أنشطة سنوية في إطار الأمم المتحدة، وتتطلع لنتائج مشروع إقامة نصب تذكاري دائم في المقر، يخصص لضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. وذلك أقل ما يمكن أن تقوم به منظمتنا لتذكر آثار تجارة الرقيق.

السيد ميغيد (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أعرب عن شكري وتقديري للسفير رايموند وولف المندوب الدائم لجامايكا لدى الأمم المتحدة. إننا نقدر تقديرا كبيرا الإسهام الكبير للسيد وولف وتفانيه كرئيس للجنة النصب التذكاري الدائم الخاص بالرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي.

لقد كتب إيلي ويزيل، الحائز على جائزة نوبل ذات مرة: ”إن كان ثمة شيء بوسعه إنقاذ البشرية، فهو الذاكرة. فالأمل دون ذاكرة، تماما كالذاكرة بلا أمل“ ونحن نلزم أنفسنا اليوم بقدح الذاكرة مرة أخرى، لكي نتأكد من أن تغدو مآسي الماضي بمثابة دروس واضحة لما يجب أن يكون عليه المستقبل.

فتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي لا تزال تلقي بظلال قاتمة على التاريخ. فقد أرغم عبرها ٣٠ مليون شخص على الخروج من ديارهم، واقتلعوا من قراهم وأرغموا على حياة الرق. وستظل قصص كثيرة جدا من الألم والظلم والاسترقاق التي لا توصف دون أن تحكى أبدا. ومع ذلك، فإن من بين قصص المعاناة التي لا يمكن تصورها، قصص من الأمل أيضا. فهناك قصص عن البقاء، وقصص عن أشخاص تمكنوا من حشد قوة لا يمكن تصورها، حتى في أحلك الأوقات والأماكن.

فالشعب اليهودي يعرف جيدا شرور الاضطهاد والقهر والرق. ولكننا نعلم أيضا مذاق فرح الحرية، ونفهم ما يعنيه تحقيق التطلعات والوفاء بالأحلام. فقد بنينا وطننا القومي في إسرائيل بصفتنا شعبا حرا، ولا نزال نواصل إعادة بنائه على ذلك الأساس. ولا تزال الدولة اليهودية والشعب اليهودي – يواصلان قيادة الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز قيم الحرية والتسامح والتفاهم، بدافع من تجربتهما الخاصة.

ومثلما فعلنا في كل عام، فإن إسرائيل تعتز بالمشاركة في تقديم مشروع القرار المعروض علينا بشأن هذا البند. ونحن فخورون بتبرعنا المالي لإقامة النصب التذكاري الدائم لتكريم ضحايا الرق وتجارة الرقيق الدولية. وسيرى النصب التذكاري الدائم زعماء العالم والمواطنون على حد سواء. وسيكون النصب التذكاري بمثابة تذكرة دائمة هنا في الأمم المتحدة بالاشمئزاز الذي يثيره الرق. فهو يذكرنا بالكلمات والأفكار والأفعال التي أدت إلى استرقاق الملايين من البشر. ويذكرنا أيضا بأننا جميعا قد ولدنا أحرارا متساوين في الحقوق، وبأن لنا الحق في تقرير مصيرنا كما نشاء. ويجب أن يكون النصب التذكاري أيضا بمثابة دعوة إلى العمل – دعوة إلى كل أمة وكل زعيم وكل مواطن إلى بذل قصارى جهده من أجل ضمان عدم استرقاق أي شخص على الإطلاق مرة أخرى.

وحتى الآن، إذ نجلس هنا في قاعة الجمعية العامة، فإن هناك الملايين من الأشخاص في العالم ليسوا أحرارا بعد. فالمرأة لا تزال تساء معاملتها بوصفها رقيقا للجنس، في حين يستمر تداول الأطفال كما لو كانوا مجرد ممتلكات. ولا يزال يعاني الملايين من الأشخاص، ويستمر تعليم الكثير من الأطفال من جميع أنحاء العالم على الكراهية. ولا تزال العنصرية والتحيز سائدان جدا في عالمنا. وهما شرارة الشر التي توقد نيران العنف والاضطهاد والحروب. ويجب علينا أن نتذكر وأن نحفظ العبر، والأهم من ذلك، يجب علينا أن نواصل جهود التثقيف

والتوعية. فالتثقيف هو السبيل الوحيد لمنع حدوث مثل هذه الجرائم. وهو الطريقة الوحيدة لضمان إدراك أطفالنا ومجتمعاتنا لواجبها فيما يتعلق بمنع تكرار حدوث هذه المأساة مرة أخرى. وإن من واجب الأمم المتحدة مواجهة هذا التحدي.

وتقف إسرائيل اليوم إلى جانب المجتمع الدولي بهدف الإعلان عن وعد رسمي. فنحن نقول معا بعالمية الحرية. ونعد أطفالنا بأننا لن نقف مكتوفي الأيدي إزاء استرقاق الآخرين.

السيدة هوسكينغ (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى باسم مجموعة الدول الأفريقية. ونرحب باعتماد الجمعية العامة المرتقب لمشروع القرار A/67/L.41 بشأن إقامة نصب تذكاري دائم تخليدا لذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي.

ونود أن نعرب عن خالص امتناننا للدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية لما بذلته من جهود على مدى السنوات العديدة الماضية، تحت القيادة المثالية للوفد الجامايكي، والسفير ريموند وولف، وللعمل في شراكة مع جهات فاعلة أخرى ذات صلة، لإقامة نصب تذكاري دائم في الأمم المتحدة تخليدا لذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. وعلاوة على ذلك فإننا نعرب عن امتناننا العميق لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وللممثلين عن الأمانة العامة، والمجتمع المدني وغيرهم على جهودهم الدؤوبة والموارد التي أنفقوها لدعم هذا المشروع التاريخي الهام.

فلا شك أن النصب التذكاري الدائم يمثل رمزا قويا لانتصار البشرية على اللاإنسانية، ويؤكد على الروح البشرية التي لا تقهر، فضلا عن قدرتها على التغلب على الشدائد والمصاعب التي لا يمكن تصورها، ولا يمكن التغلب عليها على ما يبدو. بالتالي، وعلى النحو المبين في تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/67/255فإننا نثني على مشاريع التوعية التثقيفية الجارية للجمهور التي تضطلع بها إدارة شؤون الإعلام، إلى جانب شركاء آخرين، فيما يتعلق بإبراز ذكريات ملايين لا تحصى من الضحايا الذين عانوا وقضوا نحبهم نتيجة للرق وتجارة الرقيق الرهيبة عبر المحيط الأطلسي، فضلا عن إعطاء صوت لذكرى أولئك الضحايا. ويسر جنوب أفريقيا – التي تدرك قيمة هذه المبادرة البالغة الأهمية – أنها تبرعت لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للشراكات – إقامة النصب التذكاري الدائم – بوصفه دليلا على الأهمية التي نوليها لإقامة ذلك النصب التذكاري، وللأهداف التي يسعى الصندوق إلى التمسك بها.

ويجب علينا جميعا أن نستخلص الدروس المستفادة من ذلك الفصل المأساوي من تاريخ البشرية – الذي يشكل جرائم ضد الإنسانية، إلى جانب أفعال أخرى – كي نتمكن جميعا من التصدي للتحدي الهائل الذي يواجه المجتمع العالمي في مجال مكافحة الأشكال المعاصرة للرق ومظاهره.

ومن رأينا أن هناك صلة لا تنفصم بين نضال جنوب أفريقيا من أجل الحرية السياسية والتحرر من أغلال الاستعمار والفصل العنصري، والحملة الرامية لإنهاء الرق. ومع ذلك، فإن تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي تشكل ممارسة غير مسبوقة في التاريخ البشري من حيث هول نطاقها وإرثها المدمر الذي خلفته. ولا تزال آثارها إلى اليوم واضحة في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي.

وعليه، تحث جنوب أفريقيا جميع الدول الأعضاء على تجديد التزامها بالتنفيذ الكامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان، وبوجه خاص المواد ذات الصلة التي ترمي إلى مكافحة إرث الرق والإسهام في استعادة كرامة ضحايا الرق وتجارة الرقيق.

السيد مانجيف سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالترحيب بتقرير الأمين العام عن برنامج التوعية التثقيفية بشأن تجارة الرقيق والرق عبر المحيط الأطلسي (A/67/255) وتقريره عن حالة إقامة نصب تذكاري دائم لضحايا الرق، وعن

صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للشراكات – إقامة النصب التذكاري الدائم (A/67/161). وأود بداية، أن أثني بشدة أيضا على السفير ريموند وولف، وعلى جهوده الدؤوبة فيما يتعلق بتحويل فكرة النصب التذكاري إلى عمل ملموس على الأرض، والمضي بالمشروع كاملا إلى ما هو عليه اليوم. فتلك مرحلة متقدمة جدا، على الرغم من أنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يجب القيام به.

لقد دمرت تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي الدول الأفريقية ومنطقة البحر الكاريبي تلبية لرغبات الجشع والاستغلال الاقتصاديين للمستعمرين. ولا تزال آثار العنف والمعاناة الإنسانية التي خلفتها مرئية إلى اليوم. وعليه، فإن من الضروري إحياء ذكرى ذلك الكفاح والمعارك الضارية التي خيضت من أجل التخلص من تلك الآفة، وأن نتقدم بالإجلال لضحايا الرق وتجارة الرقيق.

فالنصب التذكاري الدائم سيكون إحياء صغيرا لذكرى الملايين من الضحايا الذين عانوا بصمت، دون أمل في الحرية، قبل أن يختفوا في الظلام. ولن يقتصر النصب التذكاري على كونه معلما نبدي فيه احترامنا للضحايا فحسب، ولكنه سيكون أيضا بمثابة تذكير للمجتمع الدولي بالحزن والمأساة اللتين تحملهما ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي.

ونلاحظ أنه قد تم الانتهاء من المرحلة الأولى من مسابقة التصميم الدولية للنصب التذكاري الدائم. فقد أعدت منظمة اليونسكو قائمة موجزة للعديد من التصاميم المقترحة التي تلقتها من مختلف أنحاء العالم، وهي الآن قيد النظر من قبل اللجنة المعنية بالنصب التذكاري الدائم.

لقد أنشئ صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للشراكات – النصب التذكاري الدائم، بهدف تلقي التبرعات اللازمة لإقامة النصب التذكاري الدائم، غير أنه لم يستلم حتى الآن سوى حوالي ١,٣ مليون دولار من جملة النفقات المتوقعة لإقامة النصب التذكاري البالغة قيمتها نحو ٤,٥ مليون دولار. وتعتبر الهند التي بلغ تبرعها ٠٠٠ ٢٦٠ دولار من المتبرعين الرئيسيين للصندوق الاستئماني. ويجب على المجتمع الدولي، وخاصة أولئك الذين استفادوا من تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، أن يتقدموا الصفوف ويتبرعوا بسخاء لصالح هذه القضية النبيلة.

لا يمكن للمجتمع الدولي أن يترك أمر هذا النصب التذكاري باقيا مجرد فكرة في طور الإعداد. مرة أخرى، بعد أن قابلت السفير وولف هنا في القاعة، أود مرة أخرى أن أكرر إشادتي العظيمة به وبما بذله من جهود دؤوبة في تعهد المشروع من بدايته حتى وصل إلى المرحلة الراهنة.

وندرك أيضا أهمية تثقيف الأجيال الحالية والمقبلة بشأن تاريخ الرق وأسبابه وآثاره، وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. وندعم المبادرات التي اضطلعت بها الأمم المتحدة لنشر الوعي بهذه المسألة المهمة. ترحب الهند بمختلف أنشطة وبرامج إحياء الذكرى التي تضطلع بها إدارة شؤون الإعلام، بما في ذلك الأنشطة التذكارية التي عقدت في الأمم المتحدة في آذار/مارس. وندعم الجهود التي تبذلها إدارة شؤون الإعلام لاستخدام شبكتها العالمية في بث الوعي وتعزيز أنشطة الشراكة مع الدول الأعضاء في هذا المجال من مجالات النشاط. ونرحب أيضا بالمبادرات التي اتخذتها الدول لإعادة تأكيد التزامها بتنفيذ الفقرتين ١٠١ و ١٠٢ من إعلان ديربان، الراميتين إلى مكافحة إرث الرق وإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق.

وأود أن أختتم بياني بمقولة لجورج ماسون، وهو أحد الآباء المؤسسين للولايات المتحدة، إذ يقول:

”إن تزايد الرقيق يضعف الولايات؛ وهذه التجارة شيطانية في حد ذاتها ومشينة للبشرية“

والفرصة متاحة لنا لنحي ذكرى الضحايا الذين عانوا من هذا الإذلال بأن نساهم في الصندوق الاستئماني.

السيدة ويليامز (غرينادا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن غرينادا وترينيداد وتوباغو بشأن مشروع القرار A/67/L.41، ”إقامة نصب تذكاري دائم تخليدا لذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي“ ونعرب عن تأييدنا للبيانين اللذين أدلى بهما ممثل بليز، بالنيابة عن الجماعة الكاريبية (كاريكوم)، وممثل جمهورية أفريقيا الوسطى، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

ونشكر الأمين العام على تقريريه عن عمل لجنة النصب التذكاري الدائم وبرنامج التوعية التثقيفية، كما وردا في الوثيقتين A/67/161 و A/67/255، على التوالي. تؤيد غرينادا مشروع القرار في إطار التزامنا المستمر بهذا البند، وتعود بكل فخر هذا العام بوصفها من مقدمي مشروع القرار. ونحيط علما بالمشاركة القريبة من الإجماع في تقديم مشروع القرار، ونتطلع إلى اعتماده بتوافق الآراء.

وكما قلنا في هذا المحفل وفي غيره من المحافل، لا تنفك غرينادا تشعر بالاشمئزاز الشديد من القسوة اللاإنسانية التي يمثلها الرق، ولن تبرح تلتزم بالعمل الرامي إلى استنكاره من خلال جهود إحياء الذكرى، بغية القضاء على إرثه الفظيع، بما في ذلك الجهل والإنكار، كما هو مُثبت في الفقرة ٢٢ من تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/67/255. ويسرنا أن المنافسة الدولية للتصميم التي انطلقت العام الماضي قد أحرزت تقدما، ونحث اليونسكو واللجنة على بذل قصارى جهدهما لتقديم الدعم اللازم لكفالة إكمال العملية بنجاح.

نود أن نسلط الضوء على أهمية عام ٢٠١٣ كونه يصادف مرور الذكرى السنوية المائة والخمسين لإعلان التحرير في الولايات المتحدة الأمريكية. ونأمل أن يجذب هذا العام المحوري في إحياء الذكري دعما هائلا لهذا المشروع. تعتقد غرينادا اعتقاد قويا بأن تخصيص مكان بارز في ساحات الأمم المتحدة هو أقل ما يمكن القيام به اعترافا بأبشع جريمة ارتكبت بحق الإنسانية. ومما يثلج صدورنا أن القرار قد اعتمد بتوافق الآراء في العام الماضي مرة أخرى، وكما قلت، فإننا نتطلع إلى أن يتكرر ذلك هذا العام.

تغتنم غرينادا وترينيداد وتوباغو هذه الفرصة لتشيدا بحرارة بالدور القيادي الرفيع الذي اضطلع به السفير ريموند وولف، الممثل الدائم لجامايكا لدى الأمم المتحدة، ومساهمة بلده في مبادرة إقامة نصب تذكاري لإحياء ذكري الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي هنا في الأمم المتحدة. ونتمنى له التوفيق بمناسبة تقاعده بعد أن أمضى ٣٩ عاما في خدمة الخارجية الجامايكية. فلتهب الرياح قبالة وجه صديقنا العزيز، فتذكي نار النصب التذكاري المتوقدة في قلبه، ونرجو أن يسير بلده وفريقه هنا في الأمم المتحدة على خطاه العظيمة وأن يظلا وفيين له. وسوف يُحسِن صنعا مَن يظل منا هنا، نحن أعضاء الجماعة الكاريبية، إن قمنا بجزء يسير من العمل النبيل الذي بدأه هنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة البند ١١٤ من جدول الأعمال.

تشرع الجمعية العامة الآن في البت في مشروع القرار A/67/L.41 المعنون ”إقامة نصب تذكاري دائم تخليدا لذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي“. أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وعلاوة على الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة A/67/L.41، أصبحت البلدان التالية من مقدميه: أذربيجان، وأرمينيا، وأندورا، وأوكرانيا، وأيسلندا، وبلغاريا، وبنما، وبيرو، والبوسنة والهرسك، وتايلند، والجبل الأسود، وجزر سليمان، والجمهورية التشيكية، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجورجيا، ورومانيا، وسان مارينو، وساموا، وسويسرا، وصربيا، وغواتيمالا، وفانواتو،

والفلبين، وفيجي، ولبنان، وكمبوديا، وكوبا، وملديف، ومنغوليا، وموناكو، النرويج، ونيوزيلندا، وهايتي، وهندوراس، وولايات ميكرونيزيا الموحدة، واليابان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/67/L.41؟

اعتمد مشروع القرار A/67/L.41 (القرار ١٠٨/٦٧).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١١٤ من جدول الأعمال.

البند ١٢١ من جدول الأعمال (تابع)

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى

مشروع القرار (A/67/L.27)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية عقدت مناقشة بشأن البند ١٢١ من جدول الأعمال وبنوده الفرعية من (أ) إلى (ث) في جلستها العامة الأربعين، المعقودة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر.

أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان ليعرض مشروع القرار A/67/L.27.

السيد مهدييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار، أذربيجان وجورجيا وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا، يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/67/L.27، المعنون ”التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية – مجموعة غوام“.

أنشئت غوام، منظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، رسميا في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ في ستراسبورغ، فرنسا، عندما وقع رؤساء الدول الأربع المعنية بيانا مشتركا. ووفقا للقرار المتخذ في مؤتمر قمة عقد في كييف في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٦، أصبحت مجموعة الدول الأربع منظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية – مجموعة غوام. وعلى مدى ١٥ عاما من وجودها ونشاطها، أصبحت مجموعة غوام منظمة إقليمية دولية مكتملة البنية لها هيكل جيد وهوية متميزة مكرسة لتعزيز الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في البلدان الأعضاء. وخلال تلك الفترة، خضعت غوام لاختبارات مختلفة وأثبتت قدرتها على البقاء وأهميتها العملية ووضعت بنجاح رؤية لأهدافها الاستراتيجية استنادا إلى الروابط التاريخية والآراء والمصالح السياسية المشتركة.

وتسترشد الدول الأعضاء في مجموعة غوام بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وتتقيد بها تقيدا صارما. وتتمثل أهدافها الرئيسية في، أولا، تعزيز القيم الديمقراطية وضمان سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، كفالة التنمية المستدامة، تعزيز الأمن والاستقرار على الصعيدين الدولي والإقليمي، تحسين التكامل مع أوروبا في إنشاء مجال أمني مشترك، وتوسيع نطاق التعاون في المجالين الاقتصادي والإنساني، وتطوير الإمكانات، سواء الاجتماعية والاقتصادية والمتعلقة بالنقل والطاقة والعلمية والتقنية والإنسانية، وتكثيف التفاعل السياسي والتعاون العملي في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

وتشكل أراضي الدول الأعضاء في مجموعة غوام، التي تمتد على طول طريق الحرير التاريخي، ممر النقل الطبيعي بين أوروبا وآسيا عن طريق جنوب القوقاز ومنطقتي بحر قزوين والبحر الأسود. وتعمل مجموعة غوام بنشاط لتعزيز مزاياها الجغرافية – السياسية والجغرافية – الاقتصادية وتستغل دورها بوصفها عنصرا فعالا من عناصر نظام النقل الدولي، مع وجود حواجز قليلة ووفورات أكثر في نقل الركاب وشحن البضائع.

وتستند أساليب عمل مجموعة غوام إلى مبدأ توافق الآراء وشبكة متطورة من الآليات ووسائل التفاعل. ويجري تنفيذ مشاريع وبرامج مختلفة داخل دول مجموعة غوام، وكذلك مع

البلدان الشريكة في صيغة غوام – زائدا آخرين ومع المنظمات الدولية. ومن خلال القرار ٨٥/٥٨ المؤرخ ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، منحت الجمعية العامة مجموعة غوام مركز المراقب. وفي السنوات الأخيرة، تطور التعاون بين أمانتي الأمم المتحدة ومجموعة غوام، بما في ذلك عن طريق عقد اجتماعات منتظمة في مقر كل منهما في نيويورك وكييف وعن طريق تنفيذ المشاريع المشتركة. وبالتالي، اشترك فرع مكافحة الإرهاب بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وأمانة مجموعة غوام في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ في تنظيم حلقتي عمل دون إقليميتين للدول الأعضاء في مجموعة غوام عن منع الإرهاب النووي، وتعزيز التعاون القانوني الدولي في مجال مكافحة الإرهاب والمساعدة القانونية المتبادلة، حضرهما أيضا العديد من الدول غير الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى.

وفي عام ٢٠١٢، بدأ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون مع أمانة مجموعة غوام ومساعدة مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية التابع لوزارة خارجية الولايات المتحدة، تنفيذ مشروع بشأن تعزيز قدرات الدول الأعضاء في مجموعة غوام على التعاون على الصعيدين الوطني والإقليمي في مكافحة غسل الأموال واحتجاز ومصادرة عائدات الجريمة. وتشارك مجموعة غوام في مشروع مكافحة الاتجار بالخشاش في أفغانستان التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة منذ بداية عام ٢٠١٢. ونتطلع أيضا إلى تطوير تفاعلنا مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مكافحة الإرهاب النووي، والاستفادة من الخبرة المكتسبة في حلقة عمل دون إقليمية عن الموضوع نظمت في عام ٢٠٠٩.

وتثق الدول الأعضاء في مجموعة غوام بأن اعتماد مشروع القرار بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية – مجموعة غوام من شأنه زيادة تعزيز التنمية وتعزيز التعاون المفيد للجانبين بين الأمم المتحدة وغوام، والإسهام في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في بلدان المنطقة. جرت مناقشة نص مشروع القرار والتفاوض بشأنه بصورة مستفيضة بانفتاح وشفافية مع الدول الأعضاء، ونتطلع إلى اعتماده بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/67/L.27، المعنون ”التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية – مجموعة غوام“. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار A/67/L.27، (القرار ١٠٩/٦٧).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل أرمينيا الكلمة ليشرح موقفه من القرار الذي اعتمد للتو. أود أن أذكره بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد نازاريان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): طلبت الكلمة بعد اعتماد القرار ١٠٩/٦٧ من أجل عرض تعليل موقف وفد بلدي.

أولا، نود أن نعرب عن أسفنا لأن عملية التشاور بشأن نص مشروع القرار لم تتسم بما يكفي من الانفتاح والشفافية. ورغم ما أعلن للتو، لم تجر مناقشة النص بصورة مستفيضة. نود أن نلفت انتباه مقدمي مشروع القرار، وخاصة أذربيجان، إلى هذه الحقيقة، ونذكرها بأن رئاسة منظمة إقليمية مهمة تنطوي على تحد كبير تتطلب في الواقع من الرئيس أن ينحي جداول الأعمال الوطنية والشخصية جانبا ويتحلى بشعور كبير من المسؤولية والحياد والشمول. غير أن وفد أذربيجان بصفته رئيس منظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية – مجموعة غوام لم يبد هذه المؤهلات الأساسية أثناء إجراء المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار.

وفي ما يتعلق بمضمون نص القرار، وتحديدا الأحكام المتصلة بالتعاون فيما بين الدول، أود أن أؤكد من جديد أن أرمينيا تؤيد بقوة مبادئ التعاون الإقليمي في كل الميادين الممكن أن تسهم إسهاما كبيرا في السلام وبناء الثقة وحسن الجوار. وعلى الرغم من أن القرار ينوه بأهداف المنظمة المتمثلة في تشجيع الديمقراطية والتنمية الاقتصادية واعتزام مواصلة تنمية علاقات الشراكة مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، على أساس مبادئ المساواة في السيادة والاحترام المتبادل والتعاون الذي يعود بالنفع المشترك، إلا أن أحد أعضاء مجموعة غوام، وهو أذربيجان لا يزال يستخدام المشاريع الاقتصادية كأداة لممارسة الضغط وفرض الحصار الأحادي الجانب واتخاذ التدابير القسرية من أجل تحقيق أهدافه السياسية.

لا يسهم هذا السلوك في تعزيز مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة، أو في تحقيق التعاون الدولي وحل المشاكل الدولية ذات الطابع السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني، التي يبرزها القرار في فقرات ديباجته. ويأمل وفد بلدي أن تتابع أذربيجان وتنفذ قرار مجلس الأمن ١٦٣١ (٢٠٠٥)، الذي أشار فيه المجلس إلى دعوته المنظمات الإقليمية لتحسين وتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والترتيبات أو الوكالات الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين.

وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن التعاون الإقليمي في جنوب القوقاز يجب أن يكون مفتوحا أمام جميع الدول المهتمة.

وقد انضم وفد بلدي إلى توافق الآراء حول مشروع القرار، اعتقادا منه أن اعتماده سيعزز مسؤولية الدول عن إعلاء شأن التعاون الإقليمي الشامل والمفيد للجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل أذربيجان الذي سيتكلم ممارسة لحق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء بأن بيانات حق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول و ٥ دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد مهدييف (أذربيجان) (تكلم بالروسية): أود أن أتكلم ممارسة لحقي في الرد، وذلك لإلقاء بعض الضوء على الملاحظات التي أدلى بها للتو ممثل أرمينيا.

وأود أولا أن أذكر الحاضرين بأنه في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، جرت مشاورات غير رسمية حول القرار ١٠٩/٦٧، الذي اتخذته الجمعية من فورها بتوافق الآراء، وذلك بحضور ممثل أرمينيا الذي لم يدل بأي تعليقات على النص المقترح ولم يطلب أي إضافات عليه. كما حصل ممثل أرمينيا على نسخة مطبوعة من مشروع القرار. وبعد ذلك، ونظرا لأن المشاركين لم يقدموا أي تعليقات أو مقترحات، تم تعميم مشروع القرار A/67/L.27، وفقا لإجراءات الجمعية العامة، حتى ١٢ كانون الأول/ديسمبر. ووفقا للإجراءات مرة أخرى، ونظرا لعدم اقتراح أي إضافات أو تعديلات، أحيل المشروع إلى الأمانة العامة بعد انقضاء الموعد النهائي. وبالتالي، فإن أذربيجان، باعتبارها أحد مقدمي مشروع القرار ورئيسة منظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، قد امتثلت تماما لجميع الإجراءات المعمول بها. ونحن ننفي بصورة قاطعة أي ملاحظات تشير إلى غياب الشفافية.

بخصوص الملاحظة الثانية حول الحصار الاقتصادي وغيره من التدابير، أود أن أذكر ممثل أرمينيا بأن أذربيجان لا تحتل اليوم سنتيمترا واحدا من الأراضي الأرمينية وليست لديها نوايا توسعية في أرمينيا ولم تقم بأعمال تطهير عرقي في أراضيها. من ناحية أخرى، فإن أرمينيا تحتل ٢٠ في المائة من أراضي أذربيجان وقامت في العام الماضي بأعمال تطهير عرقي، رحلت بموجبها أكثر من مليون أذربيجاني من أراضي أرمينيا، وكذلك جميع الأذربيجانيين الذين يعيشون في الأرض المحتلة، وهي تواصل سياساتها العدوانية تجاه بلدنا.

ومن ثم، فإنني أرى أن ثمة احتمالين في هذا السياق – إما أن ممثل أرمينيا يقوم بمحاولة سافرة لتضليل الجمعية أو أنه ليس لديه ببساطة أي معلومات عما يفعله زملاؤه الذين لا يوعونه بشأن ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل أرمينيا الذي سيتكلم ممارسة لحق الرد.

السيد نازاريان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): يؤسفني أن ممثل أذربيجان قرر ممارسة حقه في الرد. وأود أن أذكره بأن من واجب رئيس أي منظمة إقليمية أن يبث الثقة والاطمئنان بين جميع الدول الأخرى الأعضاء التي تنظر فعليا في شؤون تلك المنظمة. ووفد بلدي لم يُمنح الوقت الكافي للنظر في القرار ١٠٩/٦٧ أو لتقديم مقترحاته خلال المشاورات غير الرسمية.

والبيان الذي استمعنا إليه للتو عما يسمى احتلال أراض أذربيجان والتطهير العرقي يثبت أن أذربيجان لا تزال أبعد ما تكون عن الالتزام بأهداف وغايات منظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية. ونود توجيه انتباه الدول الأعضاء في المنظمة والمشاركين الآخرين في تقديم القرار ١٠٩/٦٧، إلى أن أذربيجان تنتهج سياسة تهدف إلى عزل أرمينيا تماما. وعلى وجه الخصوص، فقد ذكر رئيس ذلك البلد بوضوح في خطاب له مؤخرا أنهم لن يسمحوا أبدا بانضمام أرمينيا إلى أي مشروع سياسي أو اقتصادي أو مشروع للطاقة أو النقل؛ وأنهم يسعون إلى عزل أرمينيا ولا يخفون ذلك؛ وأنهم سيستمرون في سياستهم لعزل أرمينيا، لأنهم يرون أنها تحقق نتائج.

ولا يضيع رئيس دولة أذربيجان ومسؤولو حكومتها أي فرصة للثرثرة حول رغبتهم في عزل أرمينيا وعدم السماح لنا بالانضمام إلى المشاريع التي يُنتظر أن تحقق التنمية الاقتصادية في المنطقة. ولكن المجتمع الأذربيجاني هو الذي يتم عزله في واقع الأمر. والحكومة الأذربيجانية تشجع الحرب وكراهية الأجانب. كما أنها تقيد حرية التعبير والمعلومات وتعتبر الإنترنت والشبكات الاجتماعية مجرد وسيلة لنشر الكراهية والأكاذيب حول أرمينيا والأرمن والتباهي العقيم.

وهناك إدانة دولية لهذا السلوك غير المقبول من قبل أذربيجان على أعلى المستويات. فهو يعوق الممارسة الكاملة للحق في تنمية البلدان والشعوب في منطقتنا وينتهك مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة، وكذلك نوايا منظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، الواردة في القرار الذي اتخذناه للتو. ونحن نعتقد بقوة أنه ينبغي للمجتمع الدولي، ولأعضاء المنظمة في المقام الأول، عدم التغاضي عن سياسة العزل التي تنتهجها أذربيجان والتي ترسي الأساس لبيئة إقليمية معادية للدول في منطقتنا من العالم. كما ندعو ممثل أذربيجان إلى الكف عن الإدلاء بملاحظات استفزازية واحترام وقت وجدول أعمال الدول الأعضاء الحاضرة في هذه القاعة. ونود أيضا أن نذكر وفد أذربيجان بأن مبدأ توسيع نطاق التعاون الاقتصادي والإنساني يمثل هدفا لعملية التكامل الأوروبي الخاصة بالمنظمة، كما ورد في بيان ممثل أذربيجان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل أذربيجان الذي سيتكلم ممارسة لحقه في الرد للمرة الثانية.

السيد مهدييف (أذربيجان) (تكلم بالروسية): أعتذر للجمعية، ولكنني لم أكن البادئ بهذه المجادلات. ولم أكن أعتزم القيام بذلك، ولكن واجبي الأخلاقي يملي علي الرد عندما يواجه بلدي هذا الطوفان من الأكاذيب والافتراءات بشأنه. إن أرمينيا تبذل، كعهدها، قصارى جهدها لقلب الأمور رأسا على عقب وتزوير الحقائق. وأكرر أننا لم نحتل أراضي أحد. والحرب تُشن ضدنا. وشعبنا يعيش تحت الاحتلال في أرضنا. وقد اعتمد برلمان أرمينيا تشريعا يقضي بضم الأرض الأذربيجانية المحتلة. وإذا ما جرى تجاهل كل هذه الحقائق، لا أعرف ما الذي نسميه عدوانا في الوقت الحاضر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل أرمينيا الذي سيتكلم ممارسة لحقه في الرد للمرة الثانية.

السيد نازاريان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): لم تكن هناك نية لدى وفد بلدي لاستخدام حقه في الرد للمرة الثانية، ولكن بعد سمع الملاحظات غير المقبولة التي أدلى بها ممثل أذربيجان، من الصعب أن نظل صامتين. فليس من الأخلاق في شيء الاسترسال في كلام ينطوي على التشهير في وقت يحاول فيه عدد كبير من الدول الأعضاء الإسهام في أعمال الجمعية العامة. ونعتقد أن الوقت قد حان لكي يتخلى وفد أذربيجان عن وسائل دعايته التقليدية وأن يدرك بدلا من ذلك الأهمية القصوى لمناقشة المسائل المواضيعية الخطيرة هنا في هذه الهيئة.

وفي الوقت الحاضر، لا يسعنا إلا أن نصف بيان ممثل أذربيجان بأنه محاولة يائسة لصرف انتباه الجمعية العامة عن مهامها الأساسية.

نحن لا نتكلم عن ذلك الصراع داخل هذه القاعة، بل نتكلم عن التعاون الاقتصادي. وأود أن أذكّر أيضا ممثل أذربيجان بأن الإطار المناسب لمناقشة مسألة ناغورنو – كاراباخ هو مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بقيادة رؤسائها المشاركين، وليس الجمعية العامة، وأن أول خطوة مجدية ينبغي أن تتخذها أذربيجان هي الدخول مع السلطات المنتخبة في ناغورنو – كاراباخ في مفاوضات بناءة. ومن الأهمية بمكان أن تواصل أذربيجان تنفيذ جميع الاتفاقات المبرمة في إطار الاجتماعات ومؤتمرات القمة التي رعتها مجموعة مينسك برمتها، علاوة على إزالة جميع الحواجز التي تعيق تنقل الأفراد بحرية، بالإضافة إلى نبذ خطاب الكراهية والاستفزازات، والسماح بتوسيع آفاق التعاون الاقتصادي والإنساني بهدف تعزيز الأمن الإقليمي. ونود أيضا أن نذكر أذربيجان بأن هذه هي الأهداف والمبادئ الرئيسية المعلنة من قبل الدول الأعضاء في مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا.

الرئيس بالنيابة: (تكلم بالإنكليزية) بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٢١ من جدول الأعمال.

البند ١٢١ (تابع)

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى

(ج) التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا

مشروع القرار A/67/L.40

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قد عقدت مناقشة بشأن البند ١٢١ من جدول الأعمال وبنوده الفرعية من (أ) إلى (ث) في جلستها العامة الأربعين المعقودة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر.

أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لكمبوديا ليعرض مشروع القرار A/67/L.40.

السيد سي (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا: إندونيسيا، بروني دار السلام، تايلند، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سنغافورة، فييت نام، ماليزيا، ميانمار وبلدي كمبوديا، وأن أعرض مشروع القرار A/67/L.40 المعنون ”التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا“ في إطار البند ١٢١ (ج).

لقد شاركت في تقديم مشروع القرار حتى الآن أكثر من ٧٠ دولة. وبالإضافة إلى الدول الـ ١٠ الأعضاء في الرابطة، فقد شاركت في تقديمه أيضا الدول التالية أسماؤها: الاتحاد الروسي، الأردن، أستراليا، إستونيا، أنغولا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، البرازيل، البرتغال، بلغاريا، بليز، بنغلاديش، بنما، بوتان، بوروندي، البوسنة والهرسك، بيرو، تركيا، ترينيداد

وتوباغو، تيمور – ليشتي، الجبل الأسود، جزر سليمان، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، ساموا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سري لانكا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، شيلي، صربيا، الصين، طاجيكستان، غابون، غينيا، فرنسا، فنلندا، فيجي، قبرص، كازاخستان، كوبا، كوستاريكا، الكويت، لبنان، ليسوتو، منغوليا، موريتانيا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هندوراس، هنغاريا، اليابان، اليونان.

لدى الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية قدرات فريدة ومتكاملة تمكنها بالفعل من مساعدة الدول الأعضاء على التصدي للتحديات العالمية الحالية والناشئة بطريقة فعالة، علاوة على تحقيق العديد من الأهداف الدولية التي طال انتظارها. وعلى أساس ذلك الفهم، فقد شهدنا على مدى السنوات الأخيرة تعزيزا وتعميقا للعلاقات والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية على نطاق واسع من الأنشطة. وقد شهدت العلاقة بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا خلال السنوات الـ ١٠ الماضية تحسنا وتسارعا بهدف التوصل إلى مستوى جديد ورفيع من التعاون والشراكة بينهما، من شأنها أن تعودا بالفائدة المتبادلة على نحو متزايد لكلتيهما. وينعكس ذلك في قراراتنا التي نتخذها كل سنتين بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والرابطة. وقد أسفرت هذه العلاقة على مر السنين عن تعاون متطور وإيجابي وواضح في مجموعة من المسائل على نطاق واسع، بما في ذلك ولكن ليس على سبيل الحصر: تحقيق السلام والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحماية البيئة، وإدارة الكوارث وتقديم المساعدة الإنسانية، وتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية.

وأود التأكيد على أن مشروع قرار هذا العام قد استند إلى القرار ٦٥/٢٣٥ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ مع إضافة بعض التحديثات التي تعكس تعزيز التعاون بين الرابطة والأمم المتحدة، وخاصة، اعتماد إعلان مشترك بشأن الشراكة الشاملة في مؤتمر القمة الرابع المشترك بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة المعقود في بالي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. ويهدف الإعلان إلى تيسير التعاون على نحو وثيق بين الرابطة والأمم المتحدة في التصدي للتحديات العالمية الناشئة بصورة جماعية، فضلا عن الاستفادة من تجارب وخبرات كلتا المنظمتين. وقد أنشأ الإعلان تعاونا أكثر تنسيقا وتماسكا بين الهيئات القطاعية للرابطة في علاقاتها مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة بطريقة تهدف إلى تعزيز قدرة الرابطة على الإسهام في التصدي للتحديات العالمية. وقد أصبحت هذه الوثيقة بالغة الأهمية، ليس من خلال توفير أساس متين فحسب، بل الأهم من ذلك، توفير رؤية واضحة لجعل التعاون بين الأمم المتحدة والرابطة قوية، نشطة وملموسة.

في الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب، باسم جميع الأمم المنضوية في الرابطة، عن خالص شكرنا لجميع الدول الأعضاء على دعمها للقرارات السابقة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والرابطة التي اعتمدت دون تصويت في الجمعية العامة منذ عام ٢٠٠٢. وأود في ذلك الصدد، أن أطلب من جميع الدول الأعضاء إلى مواصلة دعمها لمشروع قرار هذا العام باعتماده بتوافق الآراء، كما هو الحال في السنوات السابقة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/67/L.40.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المذكورة في الوثيقة A/67/L.40أصبحت البلدان التالية أيضا من مقدمي مشروع القرار: الاتحاد الروسي، إستونيا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، البرازيل،

البرتغال، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بوروندي، بيرو، الجبل الأسود، جزر سليمان، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، رومانيا، ساموا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، صربيا، غابون، قبرص، كازاخستان، كوبا، الكويت، لبنان، ليسوتو، منغوليا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، الهند، اليابان.

الرئيس بالنيابة: هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/67/L.40؟

اعتمد مشروع القرار A/67/L.40 (القرار ٦٧/١١٠).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): طلب أحد الممثلين الكلمة لشرح موقفه من القرار الذي اتخذ للتو. أود أن أذكر الوفود بأن مدة تعليلات التصويت محددة بعشر دقائق، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة بليستد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب الولايات المتحدة بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا في دعم السلام والأمن في المنطقة. وتحقيقا لتلك الغاية، تكرر الولايات المتحدة موقفها المتمثل في أن تنفذ رابطة أمم جنوب شرق آسيا إعلان حقوق الإنسان بما يتفق مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان. وتظل الولايات المتحدة شريكا ملتزما مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا في حماية حقوق الإنسان.

السيدة فنتورا (كندا) (تكلمت بالإنكليزية): يسر كندا أن تنضم إلى توافق الآراء على القرار ٦٧/١١٠. ونرحب بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان) في مختلف الميادين، بما في ذلك تعزيز وحماية حقوق الإنسان، على أن يجري تنفيذ ذلك، في جميع السياقات، وفقا للالتزامات الدولية. وتتطلع كندا إلى تعميق شراكاتها مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن حقوق الإنسان والمسائل الأخرى.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى آخر المتكلمين شرحا للمواقف.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ج) من البند ١٢١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أن النظر في البند ٣٢ من جدول الأعمال، المعنون ”دور الماس في تأجيج الصراع“، سيجري صباح غد، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، مباشرة عقب النظر في التقارير المقدمة من لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار اللجنة الرابعة (اللجنة الرابعة).

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥.